



PROVISIONAL

A/PV.2365

29 September 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والخامسة والستين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥، الساعة ٣.٠ / ١٠

(لكسمبرغ)

السيد شورن

الرئيس :

— مواصلة المناقشة العامة للبيند (٩) من جدول الأعمال

ألقيت الكلمات من :

السيد أغسطس (ايسلندا)

السيد ماليك (اندونيسيا)

صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل (المملكة العربية السعودية)

السيد ناسي (ألبانيا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

75-70084/A

عقدت الجلسة عند الساعة ١٠ / ٤ .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد اينار أغسطسون (آيسلندا) (الكلمة بالانجليزية) : سيدي الرئيس ،
اسمحوا لي أولاً أن أضم صوتي الى زملائي في التقدم اليكم بالتهنئة بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة
الثلاثين للجمعية العامة ، وهذا من دواعي سروري بصفة خاصة ، حيث أن دولتنا ترتبطان معا
بعلاقات من التعاون المثمر والخاص . ان انتخابكم ليس شاهداً فحسب على صفاتكم الشخصية
الممتازة ، بل انه يعكس أيضاً الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة عن طريق الدول
الصغرى ، وأتمنى لك النجاح في هذا المنصب الرفيع ، ويمكنكم أن تتأكدوا من ثقتنا وتأييدنا لكم .
دعوني في البداية أيضاً أن أسجل تقديرنا للجهود التي لا تكل التي بذلها الدكتور
فالد هايم الأمين العام ومساعدوه ، في سبيل تنفيذ الأهداف الواردة في الميثاق .
وانه لما يسعدنا ، أن نرحب بالدول الأعضاء الجدد الثلاث : الرأس الأخضر ، وموزامبيق ،
وسان تومي وبرنسيب . ونحن نتطلع لتعاونها ومساهمتها في عمل منظمتنا .
حيث أنني لم تتح لي الفرصة لمخاطبة الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة التي انعقدت
في بداية هذا الشهر ، فأرجو أن تسمحوا لي بأن أعلق بكلمة مختصرة على النتائج الطيبة التي
تمخضت عنها تلك الدورة التي خصصت للانما والتعاون الاقتصادي الدولي . لقد أبدت كافة
الدول الأعضاء أثناء الدورة الخاصة رغبتها في التعاون ، وبذل الجهود من أجل حل المشكلات
الاقتصادية واسعة المدى والكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي . ان الانحسار الذي حدث في العالم
قد أثر على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وأصبح الموقف خطيراً بالنسبة للدول التي تأثرت
بصفة خاصة ، لدرجة أن جزءاً كبيراً من السكان يقوم بكفاح يومي من أجل البقاء ، ضد الفقر
والجوع .

ولما كنا قد تمكنا من التحرك من المواجهة الى التعاون في الدورة الخاصة السابعة ، بالرغم
من هذه الصعاب الجمة ، فأنني أعتبر أن ما تحقق كان انجازاً ذا مغزى سياسي كبير . وبالرغم
من الصعاب الاقتصادية الكبيرة ، فان الرغبة السياسية في المساهمة مازالت مستمرة في التعاون مع
الدول النامية ومساعدتها ، وقد بدا ذلك بشكل واضح . وعلينا الآن أن ننفذ قرارات هذه

الدورة الخاصة ، ولا يمكن أن يتحقق نجاح كبير دون جهود مكثفة ، ودون نية طيبة من جانب الجميع . ومن الواضح أننا سوف نحتاج الى الواقعية والكرم من أجل تحقيق التغيرات الضرورية . ان هذه الدورة تمثل الذكرى الثلاثين للجمعية العامة ، ولن آخذ الكثير من وقتكم لتقييم المنجزات التي حققتها منظماتنا وأوجه النقص التي واجهتها ، فقد قام بذلك كثير ممن سبقني من المتحدثين . ومع ذلك ، دعوني أعرب عن ألمي في أن نكون قد تعلمنا من أخطاء الماضي ، وسوف يعطينا ما تحقق من منجزات ، وحيا والهاما لكي نضاعف من جهودنا من أجل ايجاد حلول للمشكلات التي تواجهنا في المستقبل ، والتي تشكل تحديا بالنسبة لنا .

وانني أؤيد تماما ما عبر عنه السيد الأمين العام في مقدمة تقريره السنوي ، من أن منظماتنا هذه قد تمكنت من أن تتكيف مع عالم متغير ، ومن مواجهة الكثير من التحديات المتنوعة . وينبغي علينا أن نعمل على المزيد من التدعيم للأمم المتحدة ، باعتبارها منصة عالمية ، تعمل على تحقيق الأمن والسلام والتضامن .

وأود الآن أن أذكر باختصار وجهات نظرنا بشأن بعض المشكلات الدولية الكبرى التي تواجه هذه الجمعية العامة .

لقد قرر مؤسسو الأمم المتحدة منذ ثلاثين عاما أن الوظيفة الأولى للمنظمة ينبغي أن تكون الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وبالرغم من الجهود الحاسمة للأمم المتحدة ، فما زال الموضوع الرئيسي لنزع السلاح والتحكم في الأسلحة يتحدى أي حل . ان إنتاج الأسلحة وحشدها والاتجار الدولي فيها ، قد بلغ أبعادا مخيفة ، ولم تهدأ خطاه على الاطلاق . وبالاضافة الى ضياع الموارد المادية والبشرية في عالم يعاني فيه الملايين من الفقر والجوع ، نجد أن سباق التسلح يخلق مخاطرات كبيرة تشكل تهديدا لبقاء البشرية .

لقد أسست الأمم المتحدة ، بعد انتهاء أكبر حرب مدمرة في تاريخ البشرية ، وعند بداية العصر النووي . وقد عاش العالم منذ ذلك الحين تحت تهديد الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الجماعي .

لقد أدت الجهود التي تبذل في الأمم المتحدة ، الى عقد كثير من الاتفاقات الدولية الهامة في مجال الطاقة والأسلحة النووية . ان المعاهدة الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية التي

اشترك فيها أكثر من تسعين دولة ، قد أثبتت فاعلية جزئية فقط . وعلينا أن نواجه حقيقة هامة ، هي تزايد انتشار الأسلحة النووية ، مما ينبغي أن يكون مصدر قلقنا جميعا . وآمل أن توجه الجمعية العامة في هذه الدورة اهتماما كبيرا للمشكلات العامة بشأن التحكم في الأسلحة ونزع السلاح ، لا سيما بمحاولة إيقاف الخطر المتزايد لانتشار الأسلحة النووية .

ان وفد بلادي يرحب بالتقدم المستمر فيما يتعلق بتصفية الاستثمار في افريقيا ، كما يدل على ذلك قبول ثلاث دول افريقية كأعضاء جدد في المنظمة في هذه الدورة ، نأمل أن تتبعهم أنجولا قريبا .

ان وفد ايسلندا بالأمم المتحدة ، قد أيد على الدوام كفاح افريقيا الجنوبية من أجل تقرير المصير والاستقلال . وبالرغم من النشاط الذي قامت به المنظمة عبر السنوات ، فان عدم المساواة والتمييز العنصرى مازالا باقيين في أجزاء من افريقيا الجنوبية . وينبغي أن نستمر في الضغط ، حتى يتأكد ضمان حق تقرير المصير والحقوق الانسانية الأساسية للشعوب في هذه المنطقة .

ان انتهاك حقوق الانسان لا يقتصر على جزء واحد من أجزاء المجتمع العالمي ، وينبغي أن يدان في كل مكان . ان موضوع حقوق الانسان وكرامته ، ينبغي كذلك أن تكون له الأسبقية الأولى في عمل الأمم المتحدة .

وفي هذا المضمار ، أود أن أعرب عن ارتياحي للأهمية التي أوليت للموضوعات والاتصالات الانسانية ، في الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمن والتعاون بأوروبا ، التي تم توقيعها في هلسنكي من قبل ٣٥ من رؤساء الحكومات منذ شهرين .

ان الأمم المتحدة ، في هذه الذكرى السنوية من حياتها ، أصبحت تقترب من هدف العالمية بالنسبة لأعضائها ، فقد بلغ عدد الدول الأعضاء ١٤١ عضوا ، يمثلون أكثر من ٩٥ ٪ من سكان العالم . ونحن نتوقع قريبا ان نتمكن من الترحيب بدول أعضاء اخرى .

وعند هذه النقطة أود أن أؤكد ايمان حكومتي بمبدأ العالمية ، فيما يتعلق بعضوية الأمم المتحدة . وتبعاً لهذا المبدأ الأساسي ، فان وفد آيسلندا سوف يعارض اية تحركات تستهدف طرف او إيقاف عضوية أية دولة عضو عن طريق اية وسيلة لا تتماشى مع الميثاق ، أو أية محاولة لتقييد حقوق أية دولة عضو بالأمم المتحدة ، أو بأجهزتها أو بالمنظمات المرتبطة بها .

ونحن نؤمن بأن مثل هذه الجهود سوف تكون ضارة ، وقد تؤدي الى التأثير على فعالية الأمم المتحدة باعتبارها أداة تعمل من أجل السلام .

ان الاتفاق المؤقت الأخير بين مصر واسرائيل يعتبر تطورا هاما ، ونحن نعتبره خطوة هامة في سبيل التوصل الى تسوية سلمية في الشرق الأوسط . ونحن نهنيء جميع المعنيين بهذا الاتفاق على قدراتهم كسياسيين ، وعلى حكمتهم وشجاعتهم . ونحن نأمل أن هذه الدفعة التي تستهدف اجراء مفاوضات حول المشكلات الشديدة التعقيد والحساسية في هذه المنطقة سوف تستمر ، وسوف تؤدي الى حل دائم في النهاية . وان هذه ليست بالمهمة اليسيرة ، ولكننا ننادي الشعوب في الشرق الأوسط بأن تبدي رغبة صادقة في العمل معا ، من أجل التوصل الى حل عادل للمشكلات ، لأن الحل البديل لن يكون سوى صراع مفتوح ، سوف يشكل خطرا كبيرا على السلام العالمي . ان التسوية الشاملة ، ينبغي عليها أن تحترم حقوق الفلسطينيين ، وحقوق كافة الدول في المنطقة ، في أن تكون لها حدود آمنة ومعترفا بها .

ان الدور المفيد للغاية لقوات الأمم المتحدة ، للحفاظ على السلام في الشرق الأوسط يستحق الثناء ، وبدون وجود هذه القوات ، فان اتفاقيات الفصل العسكري ، سيكون من المستحيل تنفيذها .

ان مشكلة قبرص مازالت قائمة ، ونحن نأمل أن المحادثات التي تجرى تحت اشراف الأمين العام سوف تستمر ، ونشعر بأن هذه المفاوضات بين الطائفتين تحت ارشاده سوف تمكنهما من أن يحققا حلا مرضيا ذو طبيعة دائمة في النهاية .

ان الجمعية العامة تواجه مرى اخرى موضوع كوريا . ان التقدم بالنسبة لهذا الموضوع الحيوى يعتمد على الجهد الصادق والنية الطيبة من جانب الدولتين الكوريتين ، وبدونهما لن تتمكن الجمعية العامة من عمل أى شئ . ان اعادة توحيد كوريا بطريقة سليمة ، تعتبر السياسة المعلنة للحكومتين ، ونحن نأمل أن يتم خلق الظروف التي سوف تساعد هما على استئناف المفاوضات من أجل تحقيق هذا الهدف .

ان حكومة ايسلندا قد تابعت عمل مؤتمر قانون البحار بمزيد من الاهتمام ، وما زالت تولي أهمية كبرى لمناقشات هذا المؤتمر . لقد حقق المؤتمر تقدما كبيرا في بعض المجالات ، وتتم الاتفاق على موضوعات كثيرة . ولكن في بعض المجالات الأخرى ، مثل النظام الخاص بمنطقة قاع البحار الدولية ، مازالت هناك حاجة الى بذل المزيد من الجهود . وان حكومتي قد اعربت عن اهتمامها البالغ بهذه المناقشات وسوف تستمر في تأييد عمل هذا المؤتمر حتى يتوصل الى نتائج ناجحة .

وفي نهاية الدورة الثالثة للمؤتمر التي انعقدت في جنيف في الفترة من ١٧ آذار/مارس الى ٩ أيار/مايو ١٩٧٥ ، كان على حكومتي أن تأخذ علما بالموقف . وكان أمامنا عندئذ النص الوحيد الخاص بالتفاوض الذي أعده رؤساء اللجان الرئيسية الثلاث ، والذي سوف يشكل أساسا لعمل الدورة الرابعة للمؤتمر ، التي سوف تنعقد في نيويورك في الفترة من آذار/مارس الى أيار/مايو ١٩٧٦ . وربما كنا في حاجة الى دورة أخرى ، أو دورات أخرى ، قبل أن يتمكن المؤتمر من انهاء عمله .

وفي الوقت الحالي فان حكومتي قد واجهها الموقف التالي :

أولا ، ان ارضة السمك في منطقة ايسلندا مازالت تشكل اساسا لاقتصادنا ، وهي مسألة حياة أو موت بالنسبة لشعبنا .

ثانيا ، ان نصف كمية الصيد في المنطقة تقريبا ، مازال يقوم بها مواطنون من دول أجنبية

بعيدة ، ولاسيما من المملكة المتحدة ، وجمهورية المانيا الاتحادية . وبسبب صغر حجم السمك الذى تقوم بصيده سفن المملكة المتحدة ، نجد أن أكثر من نصف عدد السمك قد حصل عليه بالفعل الصيادون الأجانب . وهذه السفن التي تقوم بهذا الصيد ، تتلقى اعانات كبيرة بمختلف الطرق من قبل الحكومات المعنية .

ثالثا ، هناك عملية مستمرة لصيد الاسماك الصغيرة يقوم بها الصيادون الأجانب مما يهدد تكوين الأرصد السميكية . ويتضح هذا على سبيل المثال في أن أهم رصيد سمكي في مياه آيسلندا ، وهو سمك " القد " ، قد أصبح الآن يقوم بالفقس مرة واحدة في حياته . كما ان متوسط عمر السمك الذى يصاد الآن ، أصغر كثيرا من ذى قبل . ان الجهود التي تبذل في مجال الصيد أصبحت الآن ١٠٠ في المائة أكثر مما كانت عليه منذ عشرين عاما مضت ، ولكن كمية ما يصاد ، أقل مما كان يصاد عندئذ . ومعنى ذلك واضح .

رابعا ، ان أسطول الصيد في آيسلندا حاليا ، أصبح قادرا قدرة تامة على استغلال كمية الصيد المسموح بها في المنطقة . وقد قدرت لجنة خاصة من المجلس الدولي لاستكشاف البحار ، ولجنة المصايد في شمال غرب الأطلنطي ، أن خفض جهود الصيد بنسبة ٥٠ في المائة في منطقة شمال الأطلنطي لن تخفض من كمية الصيد الكلية . وان نسبة موت السمك في منطقة آيسلندا يجب أن تخفض كثيرا ، حتى يمكن تحقيق الاستفادة المثلى من الرصيد السمكي .

ونظرا لهذه الحقائق فان حكومة آيسلندا قد قررت ان تتخذ الخطوات اللازمة في ضوء التطوير التقدمي للقانون الدولي الذى تم التوصل الى اتفاق في الرأى بشأنه ، انعكس في عمل المؤتمر . ولقد قررنا الان نقيم منطقة اقتصادية في الوقت الحالي ، لأن بعض جوانب هذه النظرية مازالت في حاجة الى مزيد من العمل والتطوير . ونحن قد قررنا ألا نوافق على القواعد الخاصة بالبحر الاقليمي ، والتلوث ، والبحث العلمي ، أو تحديد الرصيد القارى لنفس الأسباب . كذلك فان الملاحة الدولية لن يتم التدخل فيها بأية طريقة من الطرق . ولكن فيما يتعلق بموضوع حيوى واحد وهو موضوع مشكلة قيام الأجانب بالصيد ، فلا يمكننا أن نؤخر اتخاذ العمل اللازم الى أكثر من ذلك .

ولذلك ، ففي ١٥ تموز/يوليه سنة ١٩٧٥ تم اصدار التعليمات التي تمد حدود منطقة

الصيد في آيسلندا الى ٢٠٠ ميل بحرى . وحيث تكون المسافة بين آيسلندا وغيرها من الدول ، أقل من ٤٠٠ ميل بحرى ، يتم تطبيق مبدأ الخط الوسيط أو الخطوط المتساوية البعد . وفي الوقت ذاته يجرى وضع برنامج للإدارة العلمية ، سوف يعني بفرض ضوابط أكبر على استخدام أسطول الصيد الآيسلندى حتى بعد توقف الصيد الأجنبي . وان هدف البرنامج هو ضمان المحافظة على الانتاج الأمثل ، وفقا لبرنامج الإدارة العلمية التي كان يعوقها حتى الآن تدخل الصيادين الأجانب في الإدارة . وان برنامج الإدارة سوف يبنى على أساس المبادئ العلمية الخاصة بالمحافظة على الثروة السمكية .

ان العمل الذى قامت به حكومة آيسلندا يتمشى مع الاتفاق فى رأى الذى تم التوصل اليه فى مؤتمر قانون البحار ، وهو ان الدولة الساحلية يمكنها ان تقرر كمية الصيد المسموح بها فى اطار منطقة تبلغ ٢٠٠ ميل وان تحدد ايضا قدرتها الخاصة لاستخدام هذا الصيد .

عند ما لا يكون للدولة الساحلية القدرة على الاستفادة من هذه الكمية ، فإنه يمكنها أن تعطي الحق للدول الأخرى في الاستفادة من فائض كمية الصيد . وهذه المبادئ تضمنتها المادتان ٥٠ ، ٥١ من الجزء الثاني من النص الموحد الخاص بالمفاوضات الذي انبثق عن المؤتمر ، وقد حظيت بأهمية من الأغلبية الساحقة للدول التي ساهمت في هذا المؤتمر الخاص بقانون البحار .

لذلك فمن الواضح أن بعض الدول مازالت تحارب هذا النوع من الحل ، لأنها تريد الاستمرار في نشاطاتها الماضية ، وفي أن ترسل الأساطيل الكبيرة لاستغلال مناطق الصيد التابعة للدول الأخرى دون موافقتها ، ولكن الوقت قد حان لكي نواجه الحقائق ، وأن هذه الأساليب تعارضها الأغلبية الساحقة لأعضاء المجتمع الدولي ، وأن النظام الذي تقوم عليه هذه الوسائل ، نظام عتيق ، ولم يعد مقبولا للدول التي هي في حاجة الى استغلال مواردها ، وبدلا من معارضة النظرية الخاصة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة ، ينبغي على تلك الدول أن تكون مستعدة للتصويض عن الثروات الضخمة التي حصلت عليها من هذه المنطقة في الماضي . فيما يتعلق ببلادي ، فإن هـذا السياسات العتيقة قد عرضت بقاءنا الاقتصادي للخطر في الماضي ، ونحن لا يمكننا أن نسمح بأي نوع من ممارسة لهذه السياسات بعد ذلك .

ولو أن حكومتي مستعدة لتسهيل التوصل الى حل مؤقت من أجل تخفيف الأضرار الاقتصادية بالنسبة للصيادين الأجانب ، لكن ينبغي أن تأخذ في الاعتبار أمرين . أولا ، ان سياستنا في هذا المجال قد عرفت منذ أكثر من ثلاثين عاما ، ولا يمكن أن تكون الآن مفاجئة لأي شخص أولا على الأقل لا يمكن أن تكون مفاجئة للدول التي كان صيادوها يرتادون منطقتنا . ومن جهة أخرى ، - وأود أؤكد هذا - اننا لن نستجيب للضغوط الاقتصادية ، مثل الضغوط التي مارستها جمهورية ألمانيا الاتحادية ، التي فرضت حظرا على سفننا في الموانئ الألمانية ، واستخدمت حقها في الفيتو . في منع تطبيق التخفيضات الجمركية الخاصة بالسوق الأوروبية المشتركة .

ونحن نأمل أن التنظيمات الجديدة سوف يتم احترامها من جميع الاطراف المعنية واننا سوف نتمكن من استغلال مواردها الطبيعية تمشيا مع المبادئ التي أيدتها الأغلبية الساحقة من الدول في مؤتمر قانون البحار . ان هذا هو هدفنا ، وان هذا هو ما سنفعله . لقد قبل في بعض الأوساط أن حكومة ايسلندا كان ينبغي عليها أن تنتظر استكمال عمل المؤتمر الخاص بقانون البحار ، وانها بقيامها بهذا العمل الآن فانها تضع الصمصاء في طريق عمل المؤتمر ، لكن حكومتي لا توافق

على هذا الرأي ، بل على النقيض من ذلك ، فاننا بتمسكنا الشديد بالجداء التي أيدتها الأغلبية الساحقة في المؤتمر ، فان حكومتي قد أكدت احترامها للمؤتمر ، ونحن مقتنعون أن العمل السدي قمنا به ، وكذلك أي عمل مماثل تقوم به الدول الأخرى ، بدلا من أن يمرقل عمل المؤتمر ، سوف يساعد على النجاح في المستقبل القريب .

السيد ماليك (اندونيسيا) (الكلمة بالانجليزية) : أود أولا أن ابرعن سرورى وارتياح وفدى ، بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة . ان مساهمتكم الكبيرة ، في قضية السلام ، والتعاون بين الدول ، سواء في داخل مؤتمرات اورويا ، أو في غيرها تجعل من المناسب أن نستفيد من حكمتكم وخبرتكم ، لكي ترشدوا مناقشاتنا في هذه المرحلة من التطورات العالمية .

بالنسبة للرئيس السابق السيد بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، أود أن انقل اليه تقديري العميق لقيادته الفعالة التي برزت أثناء الدورة التاسعة والعشرين ، والدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة . ان منجزات هاتين الدورتين سوف تشكلان علاقة هامة في سجلات منظمنا . ان اندونيسيا باعتبارها ممن بادروا بمقد المؤتمر الآسيوى الافريقي في باندونج ، وممن مؤسسي حركة عدم الانحياز ، وهما القوتان اللتان ساهمتا كثيرا في تحرير الشعوب من السيطرة الاستعمارية ، بطبيعة الحال ، وتشعر بارتياح كبير كلما أدى كفاح الشعوب الى خلق دول جديدة مستقلة . ولذلك نرحب اليوم بمزيد من السرور بقبول أعضاء جدد في منظمنا : جمهورية الرأس الأخضر ، وجمهورية موزامبيق الشعبية وجمهورية سان تومي وبرنسيب الديمقراطية . ان انضمام هذه الدول الى الامم المتحدة ، الذى نرجو أن يتبعه قريبا ، انضمام أنغولا وجزر الكومورو ، يؤذن بحقبة سوف تتخلص فيها قارة افريقيا من بقايا السيطرة الاستعمارية . انه لما يسعدني ، بصفة خاصة أن اتقدم نيابة عن اندونيسيا بالتهاني وأطيب التمنيات لجيرانتنا ، شعب بابوا غينيا الجديدة بمناسبة حصوله على الاستقلال . ان اندونيسيا التي ترتبط ارتباطا وثيقا خلال الثقافة والتاريخ والجغرافيا بابابوا غينيا الجديدة تعتبر هذا حدثا سميذا للغاية . انني واثق من أن شعبينا سوف يطوران اوثق علاقات الصداقة والتعاون في المستقبل . ان وفدى يتطلع الى اليوم الذى تشغل فيه بابوا غينيا الجديدة مكانها اللائق بها في هذه الجمعية باعتبارها عضوا كاملا في منظمنا

وانني انتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن تقدير حكومتي للطريقة التي ساعدت بها استراليا - باعتبارها الدولة التي تقوم بالادارة - شعب بابوا غينيا الجديدة على ممارسته حق تقرير المصير .

بعد اعادة السلام الى الهند الصينية ، فان حكومتي جمهورية فييتنام الديمقراطية ، جمهورية فييتنام الجنوبية ، قدامتتا عن رغبتيهما في الانضمام الى عمل منظمنا . وان اندونيسيا كدولة فني جنوب شرقي آسيا ، تؤمن بمبدأ العالمية بالنسبة للعضوية . تؤيد تماما هذه الرغبة ، وتأسف لأن هاتين الدولتين منعتا حتى الآن من شغل مكانيهما اللاتيين بهما في الجمعية العامة . ان وفدي يأمل أن يصحح هذا الموقف قريبا لأنه ، في رأينا ، ان أهداف الميثاق ، ومصالح المجتمع الدولي ككل سيخدمها انضمام دولتي فييتنام الى عضوية الأمم المتحدة .

ان ميزة المشاركة في الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، يزيد من أهميتها المفزى التاريخي لهذه اللحظة بالنسبة للأمم المتحدة ، وبالنسبة لاندونيسيا ، وبالنسبة للعالم بأسره ، ولذلك فنحن نشترك في الاحتفال بمرور ثلاثة عقود على تأسيس هذه المنظمة . كذلك فان شعب اندونيسيا يحتفل بالسيد الثلاثين لحصوله على الاستقلال .

وانني ان اذكر الرابطة بين تأسيس الأمم المتحدة ، وبين حصول اندونيسيا على استقلالها ، فلأننا لا نعتقد ان هذا مجرد تلاقي زمني ، ولكنه أيضا تلاقي في القيم . ان الأمم المتحدة ، واندونيسيا ظهرت في أعقاب الحرب التي عانت منها البشرية كثيرا ، ولذلك فمن الطبيعي ، ان الظروف المتشابهة الخاصة بمولدهما ، ينبغي أن تولد التزامات بمفاهيم متشابهة . ان ميثاق الأمم المتحدة ، ودستور اندونيسيا الصادر في سنة ١٩٤٥ ، يتضمنان مثلا ومبادئ جوهرية ، تتفق مع بعضها البعض ، كالمبادئ والمثل الخاصة بالاستقلال ، والعدالة ، والسلام ، والأمن الدوليين . فضلا عن ذلك فان كفاح اندونيسيا من أجل الاستقلال ، وجهودها في المحافظة على وحدتها الإقليمية ، وسلامة أراضيها ، ونموها كدولة مستقلة ، يرتبط كثيرا بتاريخ نمو الأمم المتحدة .

لقد كان تدخل الأمم المتحدة ، أثناء حرب الاستقلال في اندونيسيا ، هو الذي أسرع بانهاج الصراع المسلح بين اندونيسيا وبين هولندا . وتمكنت عن طريق الأمم المتحدة أيضا من استكمال سلامة أراضيها عندما تم حل مشكلة غرب ايربان في الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة . ومن جهة أخرى ، أرجو أن يسمح لي بأن أشير الى بعض منجزات اندونيسيا ، ومساهماتها في دعم الدور الفعال لمنظمتنا .

ان أول حقيقة تخطر ببالي ، هي أنه منذ عشرين عاما مضت ، فان اندونيسيا ، بالاشتراك مع بورما ، والهند ، والباكستان ، وسري لانكا ، قامت بمبادرة لعقد مؤتمر أسوي افريقي في باندونج ، هذا المؤتمر التاريخي أدى الى مولد مبادئ باندونج العشرة ، التي أعترف بها فيما بعد على أنها الأساس السليم للعلاقات السلمية والعدالة بين الدول ، والتي استلهمت منها المبادئ التي قامت عليها حركة عدم الانحياز . ان مؤتمر باندونج قد آذن بمولد حقبة جديدة ، ولا سيما بالنسبة للشعوب التي كانت ما تزال تعيش تحت السيطرة الاستعمارية . ان رياح التغيير ، التي بدأت تهب على قارتي آسيا وافريقيا ، قد تدعمت واشتدت نتيجة لعمل المؤتمر ، الذي أدى الى الاسراع بعملية تصفية الاستعمار ، وفتح الطريق أمام الأمم المتحدة للتوسع في هذه العملية .

وفي منطقة أخرى ، كثيرا ما يصفها أميننا العام بأنها من أهم مناطق التطور الطحوظ في دور الأمم المتحدة ، كانت مساهمة اندونيسيا والأمم المتحدة فيها هامة للغاية ، وأشير هنا الى جهود الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام . ان وحدات القوات الاندونيسية كانت دائما على حدود الكونغو ، وفي غزة وسينا ، وقد اشتركت في تقديم التضحيات البشرية من أجل قضية السلام الدولي .

لذلك فان الطرق التي ساهمت بها الأمم المتحدة ، واندونيسيا ، واستفادة كل منهما من الأخرى عبر السنوات ، تشير بشكل واضح الى الرابطة الخاصة التي تنظر بها بلادى الى علاقاتها مع هذه المنظمة العالمية . ان اندونيسيا لا تعطي الأمم المتحدة مكانة رفيعة فحسب ، بل انها تشعر تجاهها أيضا بأنها مدينة لها بالامتنان . والنسبة لحكومتى ، لا يوجد أى شك في أن هذه المنظمة لا غنى عنها ، لاسيما في هذه الفترة التي يمر فيها العالم بتغيرات سريعة وجوهريّة . لذلك فاني أود أن أؤكد الملاحظة التي تقدم بها السيد الأمين العام فالدهايم في مقدمة تقريره عن عمل هذه المنظمة :

” . . لا يوجد أى حل بديل رشيد في العلاقات الدولية للمبادئ والاجراءات التي تقوم بها الأمم المتحدة ” .

كما لاحظت من قبل ، فان هذه الجمعية العامة ، تجتمع في وقت يتسم بالأهمية التاريخية الكبيرة ، حيث نجد أن التطورات العالمية تتسم بالتغير السريع ، وضرورة اجراء التكيفات اللازمة معه . وان هذا الأمر ينطبق على جنوب شرقي آسيا ، حيث نجد ان الحرب الدموية التي استمرت أكثر من ثلاثين عاما في الهند الصينية قد انتهت .

وان نهاية الحروب في فيتنام ، وكامبوديا ، تؤذن بميلاد فكرة جديدة في جنوب شرقي آسيا . ولذلك فان جميع شعوب هذه المنطقة مطلوب منها تكريس قدراتها ، ومواهبها ، لعطية التنمية الوطنية ، ولصطفية تحرير أنفسها من التدخل الخارجي . كذلك فهي تفتح المجال لاعادة تنظيم علاقاتها المتبادلة بشكل سلمي ، وعلى أساس من التعاون ، والمنفعة المتبادلة ، وعلى أساس من الاحترام لسيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية .

وان اندونيسيا ، في ذلك ، شأنها شأن جميع دول المنطقة ، قد رحبت بمولد السلام في الهند الصينية ، ليس فقط كوسيلة لانها سفك الدماء ، بل أيضا كضرورة لا غنى عنها ، من أجل

تحقيق السلام الدائم ، والتقدم ، والاستقرار في هذا الجزء من العالم . ان الجهود نحو تطوير نمط جديد من العلاقات ، وهيكل جديد من الاستقرار والانسجام في جنوب شرقي آسيا ، لا تعتمد على توقعات وأعمال دول جنوب شرقي آسيا فقط ، بل انها أيضا سوف تتأثر الى حد كبير بالسياسات التي تتبناها الدول الكبرى ذات المصالح في المنطقة . ومالم تعتبر هذه الدول ان من صميم مصالحها أن تتبنى موقفا متفقا عليه ، فان الموقف قد يعود مرة أخرى الى دورة جديدة من الصراعات الدولية ، ويؤدي الى مزيد من الاستقطاب للقوى الكبرى .

لكن الجو السائد في جنوب شرقي آسيا يتسم بالأمل ، وهناك فرصة لم تتحقق من قبل خلال ثلاثة عقود .

ان هذا المناخ الخاص بالأمل والوعود ما زال ، للأسف ، مفقودا في جزء هيوى آخر من آسيا . ان التطورات الأخيرة في شبه جزيرة كوريا قد قللت من الفرص التي كانت متاحة من قبل لاجراء حوار بين جزئي كوريا ، وان الجهود التي تستهدف تحقيق السلام والمصالحة ، التي زادت بمدد توقيع البيان المشترك في تموز / يولييه ١٩٧٢ بين شمال وجنوب كوريا ، قد تعرضت للتجمد ، وتجرى الاستعدادات حاليا لمواجهة جديدة ، من جانب الطرفين .

ان اندونيسيا لا يمكنها الا أن تنتظر بمزيد من القلق الى هذه التطورات ، ليس فقط لأنها تجعل مشكلة اعادة توحيد كوريا ، بشكل سلمي ، أكثر صعوبة ، بل أيضا ، لأن لها أثرا ضارا على الجهود التي تبذل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في منطقة أكبر من شرق آسيا وغرب الهاسيفيك . ومن الواضح ان الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة ينبغي أن يتمثل في إيجاد حل سلمي ودائم للمشكلة الكورية ، وسيكون ذلك في غاية الأهمية .

وسوف تمالج الجمعية العامة هذا العام ، مرة أخرى ، موضوع وجود القوات الأجنبية تحت علم الأمم المتحدة في كوريا . وان وفدى يكرر وجهة نظره ، في ان الأمم المتحدة ينبغي أن تنهي وجودها العسكري في كوريا ، وان الوقت قد حان لانتهاج حالة الحرب القائمة فنيا ، بين الأمم المتحدة ، وبين جمهورية كوريا الديمقراطية . لكن حيث ان الوجود العسكري للأمم المتحدة مبني على قرار من مجلس الأمن ، فان اندونيسيا تعتقد ان الطريقة المناسبة ، هي أن تطلب الجمعية العامة من مجلس الأمن أن يتخذ الاجراءات الضرورية ، وأن يضع الصيغة اللازمة لانتهاء هذا الوجود .

وفي هذا الصدد ، فان اندونيسيا تولي أهمية كبيرة للمحافظة على جو بناء يؤدي إلى استئناف الحوار المباشر بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية باعتبارهما الطرفين الرئيسيين المعنيين بالصراع . وان وفدي يعتبر هذا من الضروري بمكان ، وان البديل عن اتفاق الهدنة هو اتخاذ ترتيب سلمي دائم ، وهذا ينبغي أن يصحبه إقامة الجهاز البديل الذي سيعتبر ، عن طريق تحقيق السلام والهدوء أمرا ضروريا من أجل اجراء المفاوضات .

ان جميع جهودنا ينبغي أن تتبع من اعتراف بالحقائق الأساسية التي تسود شبه جزيرة كوريا ، ومالم نأخذ في الاعتبار ، هذه الحقائق وهذه الأمور ، فاني أخشى أن نستمر في عمال لا فائدة منه من تأييد أو رفض حلول متعارضة ، ولن توجد أية نتيجة لذلك سوى تدهور آخر للموقف .

لقد جرت في الشرق الأوسط جهود مكثفة خلال الشهر القليلة الماضية لتحقيق السلام ، وتحقيق حل عادل للصراع الذي استمر طوال فترة وجود الأمم المتحدة ، وقد أدى ذلك الى تحقيق بعض النجاح .

ان اندونيسيا ترحب بالاتفاق الثاني المؤقت بين مصر واسرائيل الذي ينص على انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المصرية المحتلة ، وأن اندونيسيا تشيد بصفة خاصة بالرئيس السادات رئيس جمهورية مصر لوضوح الرؤيا ، والشجاعة ، اللتين أباداهما في التوصل لهذا الاتفاق ، ونود أيضا أن نعبر عن تقديرنا للسيد وزير خارجية الولايات المتحدة على الجهود التي بذلها من أجل التقريب بين موقف الطرفين .

ولكننا جميعا ندرك أن هذا الاتفاق ليس سوى خطوة على طريق طويل ، نحو سلام عادل ودائم ، ولا ينبغي أن تخلق المعانير لتأخير عطية بذل مزيد من الجهود للتوصل الى حل شامل ، لأزمة الشرق الأوسط ، ومثل هذا الحل لكي يكون حلا دائما ينبغي أن يلبي المطالب المشروعة للأمة العربية ، من أجل انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة ، وينبغي أن يلبي مطالب الفلسطينيين الخاصة باستعادة حقوقهم الأساسية بما في ذلك حق تقرير المصير ، ومطالب المسلمين في العالم أجمع بعودة المدينة المقدسة ، مدينة القدس ، للحماية العربية .

ان وفدى مازال مقتنعا بأن قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، ورقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ، يشكلان الأساس الذي يمكن وفقا له تحقيق العدالة والأمن لكافة الدول في الشرق الأوسط .

ان تطور الأحداث في قبرص ، يعتبر مجالا آخر يثير القلق للمجتمع الدولي ، وان وفدى يأسف للخطى البطيئة التي تسير بها الجهود التي تستهدف الى التوصل لحل شامل لمشكلة قبرص ، ونحن نأمل ، أن المحادثات التي بدأت في فينا ، سوف تستمر بروح من التسامح المتبادل ، حتى يمكن التوصل الى حل سياسي نهائي ، يؤدي الى ضمان حقوق كل جالية من الجاليات ، ويساعد الطائفتين على أن تعيشا في انسجام مع بعضهما البعض ، وان اندونيسيا تود أن تكرر موقفها الخاص بأن قبرص يجب أن تظل دولة مستقلة ذات سيادة ، ودولة غير منحازة ، وأن تحترم سلامة أراضيها .

ان موافقة الجمعية العامة في عام ١٩٧١ على الاعلان الخاص باعتبار المحيط الهندي منطقة سلام قد أدى الى تزايد الأمل ، لا سيما بين الدول الشاطئية والدول الداخلية في أن يتمكنوا من وضع حد للتنافس العسكري بين الدول الكبرى في المنطقة .

ان هذه الآمال لم تتحقق ، بل انها بدأت تنكش يوما بعد يوم ، بسبب التطورات التي تحدث ، والتي تتعارض تماما مع أهداف هذا الاعلان ، فبدلا من تخفيض الحشود العسكرية ، نجد أن هناك تماعدا في التنافس العسكري بين الدول الكبرى في المنطقة .

وهذه الأوضاع تتعارض تماما مع أهداف الوفاق ، وان اندونيسيا تعرب عن قلقها البالغ بشأن هذه التطورات ، وتأمل أن يتم اتخاذ مزيد من الاجراءات أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة ، بغية ضمان التنفيذ الكامل والفعال ، لأهداف الاعلان الخاص بالمحيط الهندي .

ان مؤتمر الأمم المتحدة الثالث الخاص بقانون البحار ، يعتبر من أهم الجهود الدولية ، التي أنجزت لخلق نظام دولي عادل ، في هذا المجال من الكرة الأرضية ، وان الاجتماع المقبل الذي سوف يعقد في نيويورك هذا الصمام ، سيكون مرحلة حاسمة في تقدم هذه المحاولات .

وان اندونيسيا تلاحظ بمزيد من الرضى ، أن الجهود التي تستهدف استخدام موارد البحر من أجل منفعة البشرية ككل ، قد بدأت تؤتي ثمارها ، ولكن ينبغي أن تأخذ في الاعتبار ، أن الاتفاقية الدولية الخاصة بقانون البحار ، ينبغي أن تقوم - ليس فقط - على اعتبارات خاصة بالرخاء الاقتصادي لكافة الدول ، بل ينبغي أيضا أن تأخذ في الاعتبار المصالح السياسية ، ومصالح الأمن للدول النامية .

ان وفدى يود أن يعرب من فوق هذه المنصة ، عن امتنانه لجميع الدول الصديقة ، التي وافقت على نظرية اندونيسيا الخاصة بالدولة الأرخبيلية .

ونحن نود أن نتذكر انه من الناحية التاريخية ، فان الدول الكبرى قد انتهكت حرية البحار من أجل ضمان سيطرتها على كثير من دول العالم الثالث ، واننا ينبغي أن نضع حدا لسوء الاستخدام هذا ، وأى اتفاقيات مستقلة خاصة بقانون البحار ينبغي أن تعمل على ضمان احترام السيادة وسلامة الأراضي والوحدة السياسية لهذه الدول ، دون الاضرار بالمصالح المشروعة للمجتمع الدولي .

ان التطورات التي وقعت في القارة الافريقية ، تمطينا مشاعر مختلطة من الارتياح والقلق المستمر ، فمن جهة نجد أن المجتمع الدولي قد رحب هذا العام مرة أخرى بمولد عدد من الدول المستقلة في افريقيا ، وبانضمامها الى منظماتنا ، ومن جهة أخرى فان الأحوال السائدة في افريقيا الجنوبية ، مازالت تحمل آثار شرور الاستعمار والعنصرية والتفرقة العنصرية ، وحكم الأقلية في أبشع صورها .

ان نظام الأقلية العنصرية في زبابوى ، مازال يسلب الحقوق الأساسية الخاصة بالاستقلال والكرامة الانسانية للأغلبية السوداء ، بينما نجد أن النظام الكريه الخاص بالتفرقة العنصرية يعمل على ابقاء شعب جنوب افريقيا في أحط الأوضاع التي نبتت عن السيطرة الاستعمارية ، وينبغي أن نستمر في تأييد شعب زبابوى في كفاحه من أجل الاستقلال ، وفيما يتعلق بناميبيا مازالت اندونيسيا تؤمن أن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بمسؤولياتها نحو المنطقة ، وأن تنهي الاختلال غير الشرعي لها من قبل جنوب افريقيا ، وان الأمم المتحدة ينبغي أيضا أن تضمن سلامة أراضي ناميبيا . وفي مواجهة الموقف في جنوب افريقيا فينبغي على قوى التقدم والعدالة أن تزيد من جهودها لكي تجبر هذه النظم العنصرية على احترام ارادة المجتمع الدولي .

واحدى الاتجاهات الأساسية في عصرنا هي ظاهرة استمرار عملية الوفاق ، ومن أهم مظاهر الوفاق كان التوقيع في الشهر الماضي على الاعلان الخاص بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من قبل قادة ٣٥ دولة في أوروبا ، والولايات المتحدة ، وكندا ، وبذلك فعلى الأقل نجد أن جو الشك والعداوة الذى نبع من الحرب الباردة قد بدأت تخف حدته في أوروبا وتحل محله علاقات بناءة . ولكننا لا يمكن أن نخفل الاطار الخاص بمرحلة الوفاق الحالية ، سواء من ناحية المضمون أم من ناحية الامتداد الجغرافي . ان مؤتمر هلسنكي مع ذلك مهما كان ، خطوة تمهيدية نحو السلام الشامل ، فانه مقصور لا شك على أوروبا فقط ، وهو يترك كثيرا من المواقف المتفجرة في كثير من أجزاء العالم الأخرى التي لم تتغير بعد ، كذلك فان عملية الوفاق السياسي يجب عليها أن تمتد أيضا الى عملية الوفاق العسكري ، لا سيما في مجال نزع السلاح .

ان الأمين العام للأمم المتحدة في كثير من المناسبات أعرب عن قلقه العميق ، وهو قلق يشاركه فيه وفدى ، بشأن الموقف غير المشجع الذى وصلت اليه المفاوضات الخاصة بنزع السلاح ،

ان سباق التسلح النووي مازال مستمرا بين الدول الكبرى ، وكذلك فان انتشار التكنولوجيا الخاصة
 بانتاج الأسلحة النووية أصبحت تتقدم بسرعة كبيرة ، لدرجة قد لا يمكن التحكم فيها بعد ذلك ،
 فضلا عن ذلك فان انتشار الأسلحة التقليدية المتطورة قد خلق أخطارا جديدة ، وقد تكون لها
 آثار ضارة للغاية على السلام والأمن الدوليين ، ومن المحزن أن الانفاق العام للأسلحة
 يتجه نحو الزيادة ليصل الى ٣٠٠ بليون دولار في السنة بينما يوجد حوالي ٥٠٠ مليون من أبناء
 البشر يعيشون في مجاعة ، حقا ان المئات والآلاف المؤلفة قد ماتت من الجوع .

ان اندونيسيا لتضم صوتها لجميع الدول ذات النوايا الطيبة التي أيدت النداء الذي
 أدلى به الأمين العام ، بأن جميع الدول سواء أكانت دولا كبيرة أم صغيرة ، نووية أم غير نووية ،
 ينبغي أن تمارس ضبط النفس ، وأن تبطي من سباقها الخاص بالتسلح ، وتحد من اتجارها
 بالأسلحة .

لقد اصبح من الضروري وضع برنامج للتسلح يتشى مع الوقت الحاضر . ان عادة التأييد بالكلام فقط لعطية منع انتشار الاسلحة ، ينبغي ان تتوقف . وما زالت اندونيسيا تحت على عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، ونحن مقتنعون بأن مثل هذا المؤتمر سوف يؤدي الى نظرية أوسع مجالا ، لهذه المشكلة المتعددة الاطراف ، ويمكن - كذلك - ان يكون دافعا لزيادة جهودنا من أجل التوصل الى اجراءات فعالة للتحكم في سباق التسلح وفي تحقيق نزع السلاح الصادق عن طريق الخفض المخطط للترسانات العسكرية الخاصة بالاسلحة النووية والتقليدية القائمة حاليا . انني اعتقد أن هذه الجمعية تجتمع في لحظة تاريخية ، تتسم بعدد من التطورات العالمية الحاسمة .

ان الفجوة التي تزداد اتساعا بين الاغنياء وبين الفقراء ، وزيادة التكافل بين الامم ، وبالإضافة الى ذلك ، المطالبة بالعدالة الاجتماعية والضروريات الاقتصادية التي تواجهنا نتيجة مشكلات دولية ، مثل الفقر والجوع ، وزيادة السكان ، وانكماش الموارد ، والتضخم العالمي . كل هذا خلق بعدا جديدا يهدف لسعي الانسان من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي . هذا بالإضافة الى الدراية المتزايدة للرابطة القوية بين التنمية الاقتصادية وبين الحفاظ على السلام والامن الدوليين ، مما أدى الى الاهتمام الزائد في المجتمع الدولي بمشكلة خاصة بمستقبله الاقتصادي ، وبالتالي ادت الى بدء حوار لم يسبق له مثيل بين الدول المتقدمة ، وبين الدول النامية ، عن كيفية التوصل الى نظام اقتصادي دولي جديد ، قادر على تحقيق مزيد من السلام ، والعدالة ، والكفاية للجميع .

ان الجهود التي تستهدف معالجة المشكلات الاقتصادية الكبرى في عصرنا ، بطريقتين أكثر منهجية وتركيزا ، قد بدأت في عام ١٩٧٠ عندما عقدت الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة ، ووافقت على استراتيجية التنمية الدولية ، التي تضمنت مجموعة من الاجراءات التي تستهدف دعم التعاون الاقتصادي الدولي ، بغية الاقلال من الفوارق بين الدول وبعضها . ان الاتجاهات الخاصة بالاقتصاد العالمي ، قد تدهورت كثيرا بدلا من أن تتحسن ، وقد تم ذلك في شكل سلسلة من الازمات ، والتقلبات التي أثرت على اساس النظام الاقتصادي الدولي ، وهددت بالحاق الضرر بالتعاون الدولي في المجالات الاخرى ايضا .

انه لمن حسن الحظ ان الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة في العام الماضي ، وهي أول دورة خاصة عقدت لمعالجة الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية ، كانت بمثابة نقطة تحول فسي هذه العطية ، بغض النظر عن الاعلان ، وبرنامج العمل اللذين صدرا عنها ، فان أهم ما حققته الدورة الخاصة السادسة ، هونجاحها في خلق دراية أكبر بالتكافل بين الامم ، وارتباط المشكلات العالمية ، وبذلك خلقت مناخا افضل للقيام بمحاولات صادقة وجادة من قبل المجتمع الدولي . لقد أدت تلك الدورة الى توليد قوة دافعة استمرت ، وأعطت ثمرتها خلال الدورة الاستثنائية السابعة ، حيث تمت الموافقة على قرار وعلى برنامج جديد أوسع نطاقا لتحقيق الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي .

ان نتائج الدورة الخاصة السابعة كانت ناجحة جزئيا ، ولا يمكن ان نتوقع ان تكون ناجحة بشكل كامل ، ولكن كما اوضحتم ، يا سيدي الرئيس ، في الخطاب الخاص بقبولكم الرئاسة ، فان هذه النتائج تمثل اول تعبير عطلي عن ضرورة اجراء تحول في النظام الاقتصادي الدولي ، وذلك بغية تحقيق مشاركة اكرعدالة في ثروات العالم وفي تحقيق توازن جديد في المصالح بين الدول الصناعية وبين الدول النامية ، يكون في صالح هذه الدول الاخيرة . هذه الارادة السياسية ينبغي الابقاء عليها ، وينبغي ان تعطي تعبيراً ملموساً في مزيد من الخطوات التي تستهدف تنشيط هذا الاتفاق في الرأي .

وفي رأي وفدي ، فان القرار الخاص بالاتفاق في الرأي ، سوف تكون له أهمية تنفيذية كبيرة ، وسوف يسهل العمل المكثف الذي يجري حالياً ، او الذي يتصور عطفه كغير من أجهزة الامم المتحدة ، بغية تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد في مجالاتها المختلفة . وهذا ، بطبيعة الحال ، يشمل المهمة الخاصة باعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة الامم المتحدة ذاتها .

وبالنسبة لوفد بلادي ، فان التنفيذ الفعال لهذا القرار الخاص بالاتفاق في الرأي ، يعطي دفعة جديدة وأثراً ايجابياً للمفاوضات المختلفة التي سوف نجريها ، أو التي بدأت بالفعل ، سواء داخل أو خارج هيئة الامم المتحدة . وانني اشير ، بصفة خاصة ، الى مفاوضات التجارة المتعددة الاطراف ، ومؤتمر الانكتاد " القادم ، ومؤتمر باريس الخاص بالطاقة والمواد الخام والانماء .

ان اندونيسيا باعتبارها دولة منتجة وصدرة لعدد كبير من المواد الخام ، سواء المعدنية أو الزراعية ، لديها سبب خاص يجعلها مهتمة كثيرا بمفاوضات هذه المؤتمرات . ان قرارات هذه المؤتمرات سوف يكون لها اثر كبير على اقتصادنا القومي ، وانه لأمر حيوي بالنسبة لاندونيسيا ان تتجح هذه المؤتمرات في ترجمة القرار الخاص بالاتفاق في الرأي ، الذي اتخذته الدورة الخاصة السابعة ، بحيث يؤدي الى التزامات طموسة ومحددة .

ان الاحتفال بالذكرى الثلاثين للام المتحدة ، يعطينا الفرصة للتفكير ، في الدور الذي يمكن ، وينبغي ان تلعبه منظمنا في الشؤون العالمية خلال الاعوام المقبلة .

وبالرغم من أن نقاد هذه المنظمة كانوا كثيرين في الماضي ، وحتى يومنا الحالي ، فهناك ادراك متزايد انه بالرغم من اوجه النقص في النظام ، فان الامم المتحدة تعتبر المنصة العالمية الوحيدة التي ينبغي أن تستمر في ان تلقي التأييد والدعم . ان الحقائق الخاصة بالتطورات الدولية ، تجعل من الضروري بالنسبة لكافة الدول ان تفعل ذلك باعتباره الطريق الوحيد المفتوح أمام جهودنا ، لمعالجة المشكلات الحاسمة في عصرنا .

ان التكافل والنطاق العالمي لهذه المشكلات ، يلمي علينا أهمية تطوير قدرة عالمية شاملة على الاستجابة .

أعتقد أن الامم المتحدة هي المركز الطبيعي الاساسي لتطوير مثل هذه القدرة ، وانه يمكننا ، وينبغي عليها ، أن تصبح الاداة الرئيسية للدول التي تساعدنا على تحقيق الحد الأدنى من شروط السلام والحياة المتمدينة على وجه الارض .

أعتقد أن مواجهة هذا التحدي ستكون المهمة الرئيسية للامم المتحدة في السنوات القادمة ، وسوف يتطلب هذا تغييرا وتكيفا لمنظمتنا ، سواء من حيث الهيكل ، او من حيث الاجراءات . ان اوجه النقص في الوقت الحالي ، أمر لا يمكن انكاره ، ولكن لا ينبغي علينا أن ننكر وجود الفرصة لاجراء تعديل ديناميكي وهام في الامم المتحدة .

ان المجالات العامة التي يمكن فيها تحقيق هذا التجاوب ، اعتقد انها واضحة لنا جميعا ، وقد تم التعرف على بعضها بالفعل . فأولا ، وقبل كل شيء ، ينبغي ان يكون هناك احساس بالهدف أو الغرض عند وضع برامج الامم المتحدة ، بحيث تتماشى مع مطالب عالم يضم دولا متكافله .

اعتقد أنه من الأهمية بمكان ، ان نؤكد التزام الدول الاعضاء ، بأن تنظر هذه الدول الى الامم المتحدة باعتبارها اداة جماعية لتحقيق اهداف مشتركة . ونحن لا يمكن أن نتوقع من دول العالم أن تتخلى فجأة عن نظرية السيادة والمصالح الوطنية ، ولكن ما يمكن أن نطلبه منها ، هو أن تميد دراسة وتحديد مطامحها الوطنية في ضوء المصالح الشاملة الواسعة المدى للبشرية ككل ونحن ، بالطبع ، لا يمكننا أن نتوقع من البشر أن يتوحدوا على اساس ايدولوجية مشتركة ، أو حكومة تتمدى القومية . ولكنني اعتقد أن هناك ارضا مشتركة كافية ، تسمح بأن يكون هناك اهتمام مشترك لبقائنا وتكافلنا ، وحاجة ضرورية للتعاون الشامل .

وعندما تتحقق هذه المتطلبات الأساسية ، سوف يمكن للأمم المتحدة أن تطور قدرتها على مواجهة مهمتها الرئيسية ألا وهي تحقيق السلام ، ليس فقط باعتباره نبذا للحرب ، بل السلام الذي يتحقق نتيجة للعلاقات العادلة والمنسجمة بين الدول ، وأن يتم تحقيق الأمن ، ليس كضرورة فحسب بل مطلب باعتبار انه يشمل التقدم ، والفرصة المتكافئة للجميع ، لتحقيق حياة مقبولة معنويا تتسم بالكفاية للجميع .

صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل (العربية السعودية) : بسم الله

الرحمن الرحيم ، سيادة الرئيس ، يسرني أن أقدم لكم باسم وفد بلادى ، خالص التهاني على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثلاثين .
واني لعلى ثقة ، بأن سير مداولاتنا وأعمالنا في هذه الدورة ، ستتكلل بالنجاح بفضل حكمتكم ، وحنكنتكم .

كما يسرني أن أنوه ، باسم وفد المملكة العربية السعودية ، عن تقديرنا للجهود المخلصة ، والقيادة الحكيمة التي أدار بها معالي وزير خارجية الجزائر السيد عبد العزيز بوتفليقة ، أعمال ومهام كل من الدورة العادية التاسعة والعشرين ، والدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة .
كذلك أود أن انتهز هذه الفرصة ، لأحيي معالي الأمين العام الدكتور كورت والدهايم ، لما بذله وببذله من مجهودات عظيمة ، في سبيل السلام والأمن الدوليين ، والعمل على تحقيق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة .

واني باسم المملكة العربية السعودية أشارك في الترحيب بانضمام كل من دول كاب فيردى وسان تومي وبرنسيب وموزامبيق كأعضاء في منظمنا هذه .
واننا ان نرحب بهذه الدول الأعضاء الجديدة ، نتطلع الى الوقت الذي سنرحب فيه بانضمام كل من انجولا وبابوا غينيا الجديدة الى الامم المتحدة .

سيادة الرئيس ، ان لدورتنا هذه معنى خاصا ، تستمد من مرور ثلاثين عاما على نشوء الأمم المتحدة وصدور ميثاقها ، الذي تمثل اهدافه ومبادئه مطامع البشرية وتطلعاتها المشروعة الى الأمن والسلام ، والنمو والازدهار ، في ظل الحق والعدالة ، وبروح من التعاون البناء .

وانا ألقينا نظرة عابرة على منجزاتنا كمجتمع دولي خلال هذه العقود الثلاثة ، لوجدنا

(صاحب السمو الملكي الأمير
سعود الفيصل ، العربية السعودية)

بعض الظواهر التي تستحق التوقف عندها ، نظرا لما تتضمنه من طبيعة مزدوجة تدعو الى التفاؤل والحذر في نفس الوقت .

فلا شك ان مجتمعنا الدولي يرحب بظاهرة الوفاق بين الدول الكبرى ، لما فيه من ابعاد لشبح الحرب ، وتخفيف للتوتر العالمي ، ودعم للسلام الدولي ، ولكننا ان نتطلع الى الوقت الذي يتطور فيه هذا الوفاق الى " وئام وتضامن " بين الدول ، لنأمل في الوقت نفسه ، أن يكون في هذا الوفاق الخير أيضا للدول الاخرى التي تشكل الغالبية العظمى في منظماتنا هذه ، وأن لا يكون ذلك على حساب حريتها وحقوقها ومطالبها العادلة .

وانا كان للوفاق أثره الملموس في دعم السلام ، الا ان الامن لا يزال في حاجة الى جهد

أكبر .

ذلك لأن الامن الدولي لا يقوم الا على عوامل سياسية ومقومات اقتصادية معا ، نظرا لترابط وتكامل تلك المقومات والعوامل .

سيادة الرئيس ، انني لعلى ثقة بأن القدرات والمنجزات التي ساهمت بها الدول المتقدمة على صعيد الصناعة والعلم والتكنولوجيا في القرن العشرين ، لكفيلة بحل المشاكل الاقتصادية التي يقاسي منها عالمنا اليوم ، اذا حسنت النوايا ، وسيطرت على علاقاتنا القيم الانسانية ، وتمسكنا بالمبادئ السامية الهادفة الى تحقيق التعاون والتضامن بين الشعوب بعيدا عن الانانية ، وترجيح المصالح غير العادلة ، فبمثل هذه القيم وبمثل هذه المبادئ يمكننا ان ننظم اقتصادنا الدولي لتحقيق الخير لجميع المجتمعات ، المتقدمة منها والنامية ، الكبيرة منها والصغيرة .

سيادة الرئيس ، ان النتائج التي اسفرت عنها مداولاتنا في الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة لتدل على التقاء وجهات النظر في كثير من المواضيع التي طرحت على بساط البحث ، وتقاربها بالنسبة للبعض الآخر . وان وفد بلادي ان يعرب عن ارتياحه لهذه النتائج ، فانه يعتبرها أسسا ومبادئ صالحة لتوفير العدالة والامن الاقتصادي في المجتمع الدولي ، واننا لنتطلع بكثير من التفاؤل الى لقاءنا المقبلة الهادفة الى تطبيق هذه المبادئ ، واقامة البنيان الاقتصادي على تلك الأسس بروح التعاون لا المواجهة ، وفي ظل النوايا البناءة البعيدة عن تبادل الاتهامات . وان الدول النامية لتتطلع الى اول لقاء من هذه اللقاءات الذي دعا الى عقده في باريس

في أواسط الشهر القادم فخامة رئيس جمهورية فرنسا ، واننا ان نشكر هذه المبادرة لنأمل أن تمتد الى ذلك اللقاء ، روح التعاون والنوايا البناءة التي لمسناها في الجمعية العامة للدورة الخاصة السابعة .

ولست في حاجة هنا الى التذكير بمواقف الدول المصدرة للبترول التي أعلنتها مؤتمر قمة رؤسائها الذي انعقد في الجزائر في مستهل هذا العام والمتمثلة في تقدير تلك الدول لمسؤولياتها الدولية واستعدادها الصادق للسير الى أقصى مدى في سبيل المساهمة في وضع أسس عادلة للتعاون الاقتصادي الدولي .

سيادة الرئيس ، لا بد ان انوه هنا ، الى ان التعاون والعدالة هما الأساسان السليمان لكل تقدم مرغوب فيه ، وبهما يسهل ايجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها عالمنا في الوقت الحاضر ، تلك المشاكل التي يحسن بنا ان نضع لها حلولها الناجعة ، لنتفرغ للمشاكل التي ستعاني منها البشرية في المستقبل المنظور ، كنضوب مصادر الثروة الطبيعية ، ومشاكل البيئة ، والانفجار السكاني ، واساءة استعمال العلوم والتكنولوجيا ، وغير ذلك من المشاكل .

سيادة الرئيس ، ان كثيرا من القضايا المطروحة للبحث في دورتنا هذه ، ليست قضايا جديدة ، ومنها ما يتكرر على جدول اعمالنا منذ نشوء الامم المتحدة دون ان نقوى على ايجاد الحلول لها ، ومرد ذلك في اعتقادنا ، اننا نبحث هذه القضايا من ناحية على أسس لا تتوفر فيها مقومات العدالة ، كما اننا من ناحية أخرى ، نعالج فقط اعراضها دون التعرض لأسبابها وجوهرها .

فمنذ سنة ١٩٤٧ ، حين تكالبت قوى الصهيونية الفاشمة ، مع قوى البغض والطغيان على الشعب الفلسطيني ، وأخرجته من وطنه ومن دياره ، ومنطقة الشرق الأوسط لم تتمتع بأمن أو سلام . ومنذ ذلك التاريخ ، ومنظمتنا بمختلف هيئاتها وفروعها ، تبحث وتناقش هذه القضية بأسماء مختلفة ، وفي اطارات متعددة ، تناقش منها بعض جوانبها وبعض مضاعفاتها .

(صاحب السمو الملكي الأمير
سعود الفيصل ، العربية السعودية)

ولكنها لم يسبق لها أن بحثت جوهر القضية الأصيل ، ولم يسبق لها أن عالجت موضوعها في اطارها الصحيح الذي يؤدي الى الحل السليم .

فابتداءً من عام ١٩٥٢ وحتى ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، والام المتحدة تناقش القضية في اطار " اللاجئين الفلسطينيين " ، وهذا الاطار ليس هو الاطار السليم لبحث القضية ، وموضوع اللاجئين واغاثتهم ، ليس هو جوهر القضية ، فقضية فلسطين هي قضية شعب ، وقضية أرض ووطن ، انها قضية شعب معتدى عليه ، وقضية أرض مغتصبة ، وعندما يركز البحث على هذا الأساس ، سنكون قد بدأنا في الاتجاه السليم نحو الحل العادل . فمرور أكثر من سبعة وعشرين عاما على الاعتداء على الشعب الفلسطيني ، واغتصاب أرض فلسطين ، لم يستطع أن يجعل من قضية الشعب الفلسطيني ، قضية شعب لاجيء كما ارادت له قوى البغي والصهيونية أن يكون ، بل ظل عبر تلك السنين ، يستمد من عدالة قضيته ، ومن أنه صاحب حق ، صلابة وعزيمة ، لأن تكون له أرضه ، وأن يكون له وطنه ، وان يقرر مصيره بنفسه .

ولأكثر من سبعة وعشرين عاما ، واسرائيل تقوم بالاعتداء اثر الاعتداء ، وترتكب الجريمة بعد الجريمة ، وتشن الحرب تلو الحرب ، على شعب فلسطين ، وعلى ارض فلسطين ، وعلى الشعوب العربية ، متحدية بذلك الأمم المتحدة وميثاقها ومبادئها وأهدافها ، ومتحدية بذلك المجتمع الدولي ، وما يحمله من قيم انسانية ومثل حضارية ، وهي بذلك تبرهن على انها غير جديرة بالانتساب الى هذه المنظمة .

سيادة الرئيس ، ان اسرائيل كيان صهيوني مصطنع ، لا يحترم الأديان ، فهي في كل لحظة تفجر معال القدس السكانية والحضارية ، وهي في كل وقت تعيث فسادا في المقدسات الاسلامية ، وكان آخر ذلك ، انتهاك حرمة الحرم الابراهيمي في الخليل ، الذي عبث في مقدساته دون أى اعتبار ، لمشاعر المسلمين والمؤمنين في جميع أنحاء المعمورة ، غير آبهة بقرارات الأمم المتحدة ، ومن نافلة القول أن أى بحث في قضية فلسطين ، وأى حل لها ، لا يؤدي الى تحرير القدس الشريف ، ويزيل العدوان الأثيم عنها ، وعن المقدسات فيها ، ويعيدها عربية لأصحابها الشرعيين ، لهو حل غير مقبول ، فالقدس ومقدساتها ، تمثل في ضمير كل عربي وكل مسلم وكل مؤمن بالله ، معنى وقيمة لا يستطيع بدونها ، أن يعيش في أمن أو سلام مع نفسه ووجدانه ، قبل أن يعيش في أمن وسلام مع غيره ، فعودة

القدس الى السيادة العربية ، يعيد لجميع المؤمنين على مختلف دياناتهم ، حرية العبادة ويصون جلال مقدساتهم ، ويحفظ السلام في المنطقة .

سيادة الرئيس ، ان وضع قضية فلسطين في جدول أعمال الجمعية العامة لمناقشتها في اطارها الصحيح باعتبارها قضية شعب وأرض ، ودعوة الممثلين الشرعيين لشعب فلسطين ، للمساهمة في بحشها وتوضيح جوانبها ، لهو عمل يدعو الى التفاؤل ، كخطوة في سبيل البحث عن الحل العادل ، الذي يعيد الحقوق لأصحابها ، وان هذا العمل الذي جاء نتيجة لموافقة (١٠٥) دولة ، ليعتبر بمثابة اعتراف دولي جماعي بأهمية وخطورة القضية .

سيادة الرئيس ، ان من مضاعفات قضية فلسطين ما يسمى الآن بقضية الشرق الأوسط ، حيث تحتل اسرائيل اراض عربية في سيناء ، وفي الجولان ، وفي الضفة الغربية ، وفي غزة ، واذنا ما أطلق العنان لاسرائيل في تعنتها وعنادها واصرارها على الاستمرار في الاحتلال والعدوان ، رغم قرارات الأمم المتحدة ، ورغم ارادة المجتمع الدولي ، فلن يستقر الأمن ، أو يستتب السلام في المنطقة .

وغنى عن البيان ، ان القضاء على هذه المضاعفات بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية ، سيكون ولا شك ، خطوة على طريق السلام ، ولكنها ليست السلام كله ، لأن السلام لن يتحقق الا بايجاد الحل لجوهر القضية ، ومع أطرافها الأصليين ، أي مع الشعب الفلسطيني المعتدى عليه .

والقضية في ابعادها ليست قضية فلسطين فحسب ، وانما هي قضية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ، وقضية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، وقضية منظمة الوحدة الأفريقية ، وقضية دول عدم الانحياز ، وقضية كل الدول المحبة للسلام ، التي تؤيد رد العدوان ، وتمتق العنصرية والاستعمار الاستيطاني .

سيادة الرئيس ، ان الشعوب العربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني ، انما هي شعوب تحب السلام وتصبوا اليه ، ولكنها تريد سلاما يقر العدل ، ويمحو الباطل ، ويزيل العدوان ، ويمطي كل ذي حق حقه ، واذنا ما أردنا السلام مخلصين ، فلا بد من مواجهة الحقائق بشجاعة ، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تؤدي الى ايجاد الحل العادل المنشود ، وليس من مهم أن يأتي الحل خطوة خطوة ، أو يأتي في جنيف أو نيويورك ، وانما المهم أن ينصب الحل

على القضية في جوهرها الأصيل ، وأن يأتي في إطارها الصحيح فمن حق الشعب الفلسطيني ، أن يكون له وطنه الذي يعيش على أرضه ، ومن حقه أن يعود الى دياره ، ومن حقه أن يقرر مصيره بنفسه ، كغيره من شعوب العالم سواء بسواء ، فمثل هذه الحقوق للشعب الفلسطيني ، إنما هي ضرورة انسانية ، وضرورة سياسية ، وضرورة للسلام العادل .

سيادة الرئيس ، ان الشعب الفلسطيني ، يريد أن يعيش في أمن واطمئنان ، يريد أن يسالم دون أن يستسلم ، يريد أن يبني دون أن يهدم ، وهو قادر على صنع السلام ، وقبول السلام ، ولكن لا يمكن أن يتحقق السلام برغبة طرف واحد ، مادام الطرف الآخر يتفوه بالسلام ، ويعمل ويسعى للحرب والدمار .

سيادة الرئيس ، من الظواهر الصحية في المجتمع الدولي الآن ، تعدد المنظمات الدولية ذات المجموعات المتجانسة ، والتي تربط بين أعضائها روابط خاصة ، تزيد من قدرتهم على القيام بدور بناء في المجتمع العالمي ، يكمل دور الأمم المتحدة ، ويزيد من امكانياتها بصورة أو بأخرى . وقد تأسست في السنوات الأخيرة ، منظمة المؤتمر الاسلامي ، التي تضم اثنين وأربعين من أعضاء الأمم المتحدة ، تجمع بينهم رابطة التاريخ ، والتراث المشترك ، والعقيدة الاسلامية بكل أبعادها ومحتوياتها الروحية والدينية ومبادئها ، التي تقوم على العدل والاخاء بين البشر ، والتعاون بين الشعوب في جميع ميادين السياسة والاقتصاد ، والعدالة الاجتماعية والمسئولية المشتركة تجاه رفاهية البشر جميعا .

وقد حققت هذه المنظمة تقدما سريعا وفعالا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية ، وأقامت المؤسسات التمويلية والانمائية والفنية والاعلامية ، ونرجو أن يقرر لها خلال هذه الدورة مقعد مراقب .

هذا وقد ناقش المؤتمر الاسلامي في دورته الأخيرة المنعقدة في شهر تموز/يولية الماضي ، الأوضاع السيئة للجماعات الاسلامية في مختلف بقاع العالم ، وقرراتها جميع الاجراءات الهادفة الى تحسين تلك الأوضاع ، وضمان حقوقهم العادلة .

وانندا لنا أمل أن تتاح لهذه الجماعات ، فرصة التمتع بكامل الحقوق ، في ظل من العدالة والانصاف .

سيادة الرئيس ، انه بالرغم من تطور البشرية ، والتقدم الذي أحرزته في مختلف المجالات ، والتقارب الحضارى والفكرى والثقافى ، لا نزال نشاهد ونستنكر ، ما يجرى من تفرقة عنصرية في جنوب افريقيا من قبل الاقلية البيضاء ، مما يتنافى مع عقيدتنا الاسلامية ، ومع جميع القيم الانسانية ، والمثل العليا ، ومبادئ واهداف الامم المتحدة . لذلك ، فان وفد بلادى ، يؤيد كل التأييد ، اخواننا في ناميبيا وروديسيا الجنوبية ، في سعيهم نحو تحقيق حرياتهم وتقرير مصيرهم .

سيادة الرئيس ، اود قبل أن اختتم كلمتي هذه ، ونحن نجتمع في هذه الدورة ، وقد مرر على تأسيس الامم المتحدة ثلاثون عاما ، ألا ننظر فقط الى الماضى لتقييم ما حققته ، وما لم تحققه منظماتنا ، بل وان نتطلع أيضا بشيء من التفاؤل ، الى ما نرجوه من مستقبل لمنظمتنا هذه ، وقدره على حل مختلف المشاكل التي تواجه المجتمع البشرى . والسلام عليكم ورحمة الله .

السيد ناسي (البانيا) (الكلمة بالفرنسة) : اسمحو لي ، سيدي الرئيس ،

أن اقدم لكم تهنئتي الصادقة لانتخابكم رئيسا للدورة الثلاثين للجمعية العامة .

ان الاحداث التي جرت منذ الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، لتدل على أن الزمن يعمل لصالح الشعوب والثورات ، وان الكفاحات الثورية ، وكفاحات التحرر ، قد وصلت النسي ذروتها . ففي هذا العام ، استطاعت الشعوب والدول ذات السيادة ، أن تحقق انتصارات هامة في كفاحها ضد الامبريالية والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، وأساسا ضد الامبريالية الأمريكية ، والامبريالية الاشتراكية السوفياتية ، دفاعا عن حريتها ، واستقلالها ، وحقوقها ، ومن أجل تنميتها حرة مستقلة .

ان شعوب فيتنام وكمبوديا البطلية ، قد استطاعت أن تنتصر على المعتدين الامبرياليين وعملاتهم ، وأوقعت بالولايات المتحدة هزيمة كبرى . ان الامبريالية الأمريكية ، بالرغم من جميع الوسائل التي اتاحت لها ، والتي استخدمها الامريكيون ، وبالرغم من المساعدات التي قدمت لها من السوفيات ، واستمرارها في عمل وخيانة وهدم لشعوب الهند الصينية ، لم تستطع هذه الدول الامبريالية ان تخضع هذه الشعوب واضطرت الى ترك فيتنام وكمبوديا .

ومن هذا الانتصار التاريخي لشعوب فيتنام وكمبوديا نستطيع أن نستخرج دروسا لجميع الشعوب المحبة للسلام . ان هذا الانتصار ، يدل على أن أى شعب مهما كان ، اذا استمر في كفاحه الى النهاية ويتصميم من أجل حقوقه ، يستطيع أن يقهر أى عدو ، وان يهزم حتى دولة عظي امبريالية ، وهذا دليل ملموس لانتصار الحروب الشعبية على الاستراتيجية العدوانية الامبريالية . ففي فيتنام ، وفي كمبوديا ، قد قدم الدليل على أن الحرية لا تعطى ، ولكنها تنتزع انتزاعا ، وليست الاسلحة هي التي تقرر مصير الحرب ، ولكن البشر هم الذين يستطيعون أن يدافعوا عن حقوقهم ، ليس بالمساومات والحلول الوسطى ، ولكن بالكفاح وبالجهد ، وبالشجاعة والحزم ، وبالثورة والتضحية .

اننا نحبي الكفاح من أجل الحرية لشعوب موزامبيق ، والرأس الأخضر وسان تومي وبرنسيب التي استطاعت أن تتحرر من نير الاستعمار البرتغالي القديم ، وان تشكل دولا مستقلة جديدة ، ونحن نحبي انضمام هذه الدول الفتية كاعضاء في الامم المتحدة ونرجو لها كل نجاح في كفاحها لتدعيم انتصاراتها . وفي تسميتها الحرة المستقلة الديمقراطية ، وفي نضالها ضد المناورات الاستعمارية التي تقوم بها القوتان الأعظم . اننا نعرب عن تضامننا مع شعوب ناميبيا وآزانيا ، وزمبابوي ، ضد سياسات التمييز العنصري والتفرقة العنصرية ، الشرسة وضد الاستعمار ، والاستعمار الجديد .

ان مجرى الاحداث يبرز الدور الهام الذي تلعبه البلاد النامية في آسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية ، ويبرز وزنها المتزايد باستمرار في الحياه الدولية . ان شعوب هذه البلاد تقوم دائما — بمزيد من الشجاعة — بكفاح ضد سياسة العدوان والتوسع الاقتصادي وضد سياسة النهب والاستغلال والامبريالية ، ودافعا عن الحرية والاستقلال وحقوق السيادة ، للحصول على الاستقلال الاقتصادي وممارسة سيادتها التامة على مواردنا الطبيعية ، والمواد الخام في بلادها .

ان القوتين الامبرياليتين الأعظم ، وهما أكثر البلاد استغلالا ونهب للبلاد النامية ، مسؤولتان بالدرجة الاولى عن فقر هذه البلاد ، ومظاهر الظلم التي تسودها ، هذه الدول العظمى تعمل تحت ستار الصداقة والمساعدة لضعاف كفاح هذه الشعوب ، ولكن مهما كان الامر ، فان البلاد النامية تدلل دائما على قوتها الكبرى وقدراتها على حل مشكلات التنمية بحرية واستقلال طبقا لمصالحها القومية .

ان الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة ، وكذلك جملة أنشطة دولية أخرى تم تنظيمها قبل هذه الدورة ، انما تدل على أن البلاد النامية لا تفكر في أن يعيث بحقوقها ، ولا أن تستمر القوى الامبريالية في استغلالها والافادة منها والعمل ضد مصالحها ، وتفرض عليها علاقات اقتصادية وتجارية غير عادلة ،

ففي المستقبل ، كما كان في الماضي ، كانت جمهورية البانيا الشعبية تؤيد بكل قوتها الكفاح العادل للبلاد النامية ، وتؤيد الاجراءات التي اتخذتها وستتخذها لكي تسيطر على مواردها الطبيعية وثرواتها القومية .

ونحن نحبي الدعم المستمر للتضامن والتعاون مع الشعوب النامية في كفاحها من أجل استرداد حقوقها ، وخلال هذا الجهاد والكفاح ، فان هذه البلاد ، تحظى بعطف اصدقائها جميعا ، وهي تستمتع أيضا بتأييد شعب الصين الشعبية ، وهي الدولة الاشتراكية الكبرى التي تساعد بصدق ، واخلاص ، ودون مصلحة ، شعوب هذه البلاد في كفاحها ضد الامبريالية ، والامبريالية الاشتراكية ، والاستعمار والاستعمار الجديد ، فتحت التحديتات المستمرة للقوى الثورية ، وقوى التحرر الوطني ، وقوى الديمقراطية والتقدم الاشتراكي ، فان الامبرياليين والامبرياليين الاشتراكيين وجميع الرجعيين مازالوا يهزمون هزيمة بعد اخرى .

ان الأزمة العامة للنظام الرأسمالي قد أضعفت جميع النظم . لقد انخفض الانتاج في كثير من القطاعات الرئيسية ، وزاد التضخم ، واخذت البطالة أشكالا جديدة ووصلت في كثير من البلاد الى أعلى المستويات التي لم تصلها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

ان التناقضات داخل الأحلاف ، وداخل التجمعات السياسية والاقتصادية والعسكرية قد اصبحت خطيرة للغاية ، ان الولايات المتحدة لم تعد تستطيع أن تسد كل الشفرات التي حدثت في هذه الأحلاف والتجمعات التي تنتمي اليها ، وأنها تلقي معارضة متزايدة من جانب حلفائها وشركائها .

ان الاتحاد السوفياتي والدول التحريفية الأخرى التي انضمت الى هذه الأحلاف قد واجهت صعوبات كثيرة ، وتناقضات عديدة في الداخل ، وفي الخارج . فالامبراليون السوفيات لا زالوا يقهرون شعوب الاتحاد السوفياتي ، ولا زالوا يسيطرون على البلاد التي يعتبرونها شريكة لهم ، وعلى شعوبها .

وللمخرج من هذا الوضع الخطير الذي يسود هاتين الدولتين الأعظم ، فانهم لابد ان جهودا جبارة لتغيير مجرى التاريخ ، وتزويدان من سياسة العدوان والتوسع ، والتهديد والعنف والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى . انهما تمارسان الديماغوجية والخداع ضد الشعوب المحبة للحرية ، وتخلقان مراكز التوتر والحرب في العالم كله ، مما يهدد السلام والأمن الدوليين .

فبعد هزيمة الامبرياليين الامريكيين في الهند الصينية ، فانهم يحاولون الاستمرار في صلفهم وفي دورهم الذي يدعون فيه انهم هم الذين يدبرون العالم ، انهم يتظاهرون بأنهم منطقيون ، وانهم مسالمون ، وانهم انسانيون مع البلاد الأخرى ، ويدعون هذه البلاد لكسب تراجع سياستها معهم ، ولكنهم في الوقت نفسه يدخلون في مغامرات جديدة ضد الشعوب و ضد الدول ذات السيادة .

ان الامبرياليين السوفيات أيضا ، مع حبيهم للعظمة ، ومع صلفهم ينتهزون هذه الظروف الصعبة التي تمر بالولايات المتحدة ، ويتفنون بقدرتهم وقوتهم ويدورهم في قيادة العالم .

وانهم يصبون المديح ويدعون سياسة السلام والصدقة والتعاون الدولي . ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، يحاولان باصرار أن يقررا كل مايجري في العالم ويحاولان ان يقنعا العالم بأنه ليست هناك مشكلة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، يمكن أن تحل دون تدخل منهما ، وانه اذا لم تقبل سياستهما ، أو اذا كان هناك اعتراض على هذه السياسة ، فان أخطارا عظمى تهدد العالم . ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يخفيان على شعوب

العالم كل هذه الاخطار . وفي سبيل التوسع ، وفي سبيل السيادة ، وفي سبيل الاعداد المستمر للحرب ، يبشران بسياسة السلام ، ولكنها في الواقع سياسة كاذبة .

انهما يدعيان التعاون والامن ونزع السلاح النووى بصورة عامة ، يحاولان أن يقنعا الشعوب والبلاد بأن تتراخى تاركة سياسة حشد الجيوش لضعافها .

ان هاتين الدولتين لا يمكن الحكم عليهما بالأقوال ولكن بالأفعال . لقد اصبحت هاتان الدولتان أكثر الدول انتاجا للأسلحة ، انهما تتسابقان في مجال التسليح وتنشئان الترسانات المختلفة لانتاج الأسلحة المدمرة لاشاعة الخوف في الشعوب وحملها على قبول سيادتها للعالم .

ان الامبرياليين الامريكيين ، والامبرياليين السوفيات ، يبيعان ويرسلان الأسلحة التي جميع انحاء العالم ، وذلك لمصلحة سياسة التوسع والعدوان ، ولاخضاع الشعوب التي تشتري أو تتلقى هذه الأسلحة . وذلك لنشر الحروب في كل مكان . ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من ناحيتهما يتسلحان ويطلبان من الدول نزع سلاحها .

وفي هذا الصدد فان الامبرياليين والسوفيات يريدان أن يلعبا دور حامل العلم ، لقد اعتادا اطلاق التصريحات في الهيئات الدولية بخصوص موضوع الحد من الأسلحة وخفض موازنات التسليح في الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن بنسبة ١٠ في المائة . . . الخ .

ولكن الشعوب بطبيعة الحال لا يمكن أن تقتنع بهذا ، ولا يمكن لها أن تقبل نزع السلاح اذا كان عدوها مازال يتسلح . ومن الخطير جدا أن نفكر أن نزع السلاح بصورة عامة وكاملة يمكن أن يتم في مؤتمر عالمي ، كما يدعى الامبرياليون السوفيات ، او تنفيذ مخططات أخرى تقترحها الدولتان الأعظم .

ان ممثلي الاتحاد السوفياتي يواصلون جهودهم ، وقد قدموا للجمعية العامة اقتراحا جديدا لعقد معاهدة لحظر جميع التجارب النووية ، وخلال هذه الدورة أيضا ، كما حدث في الدورات السابقة ، فانهم يريدون اجراء مناقشات عقيمة للحد من سباق التسليح ، والانفراج ، ويداية نزع كامل وهام للسلاح . ولكننا نعرف ان الاتحاد السوفياتي الذي يقدم هذه المقترحات ، شأنه في ذلك شأن الولايات المتحدة الامريكية ، قد قام بأكبر عدد من التجارب النووية بعد عقد المعاهدة . ان هاتين الدولتين ، عندما تتقدمان باقتراح خاص بالتجارب النووية ، انما تستهدفان السيادة والاحتكار في هذا المجال . ان الاقتراح السوفياتي الأخير لا يقلل من خطر استخدام

الترسانات النووية التي أنشأتها الدولتان الأعظم ، ولا ينزع عنهما امكانية استخدام هذه الأسلحة . فلماذا ينادى الاتحاد السوفياتي - وهو يقترح في الوقت نفسه حظر جميع التجارب النووية - بمشروعية التفجيرات لاغراض سلمية ؟ هل يريد الاتحاد السوفياتي أن يفعل كما كان يفعل في الماضي ، ولكن بصورة أخرى ، وان يقيد الدول الأخرى ويمنعها من الدفاع عن نفسها ؟

ان الشعوب قد شبعت من هذه الخطب ومن هذه الاجتماعات ، ولا يمكن أن تقبل أى سياسية عدوانية . فزاء تهديدات هاتين الدولتين فان الشعوب والدول المحبة للحرية ، ليس فقط من حقها ولكن من واجبها أيضا أن تزيد من قوى الدفاع فيها حتى تصبح قادرة على مواجهة كل موقف عدواني عليها .

ان الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي يحاولان الآن ، بقوة ، أن يقنعونا بأن نتيجة المؤتمر الخاص بالأمن الأوروبي يسجل في أوروبا بداية عهد جديد ، عهد من السلام ، عهد الطمأنينة والاستقرار ؛ والتعاون في جميع المجالات ، وبداية عهد من الوفاق العام .

ولكن ، في الحقيقة ، لم يحدث في أوروبا أى تغيير ، ولو بسيط ، يبرر كل هذه التهديدات ، ولا يمكن أن ننتظر أية تطورات ايجابية في هذا المجال من مجرد اجتماع مؤتمر كمؤتمر هلسنكي الذى بدأ وانتهى كمؤامرة سوفياتية أمريكية ؛ أو كإعلان متجدد لبعض المبادئ التي نعرفها منذ زمن طويل ، ولكن لم تحترمها القوى الامبريالية ولن تحترمها أبدا . ان الماضي المرير يذگر الشعوب الأوروبية أنها لا بد أن تكون حذرة ، وألا تتخذ من القوتين الأعظم .

لاشك أن الشعوب الأوروبية تتطلع الى اقرار سلام ، وأمن حقيقيين في قارتهم . ولكن للحصول على هذا الهدف النبيل ؛ لا بد أن تتخذ اجراءات ملموسة وفعالة ، والقيام بتغييرات جذرية في الموقف الحاضر في أوروبا ؛ وأن ترفض جميع الأساليب والتصريحات الخاصة بالسلام والأمن ، وهي تصريحات تجد الدول الامبريالية فيها وسيلة لدس سمومها .

لا يمكن أن يقوم أمن في أوروبا ، فبعد ثلاثين سنة على نهاية الحرب العالمية الثانية ، هناك عدد من البلاد الأوروبية ما تزال محتلة عسكريا من هاتين القوتين الأعظم . كما أن الشعوب الأوروبية ما زالت مهددة بسياسة العدوان من هاتين القوتين الأعظم . ان الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي يتقاسمان أوروبا ، ويضعان فيها كثيرا من القواعد العسكرية ، وما زال يعملان على تحسين سياسة حلف الأطنطي ، وحلف وارسو ، وينظمان مناورات عسكرية ، ويمارسان التهديد السياسي ، والقهر السياسي ، ويمارسان سياسة الهدم والتهديد في أوروبا .

فاذا كانت هاتان الدولتان الامبرياليتان قد دعتا الى مؤتمر الأمن الأوروبي ، فليس ذلك حرصا منهما على الأمن والسلام في أوروبا ؛ ولكن تحقيقا لأغراضهما ولتشريع نفوذهما ومصالحهما في مختلف أوروبا ، ولحمل الدول الأوروبية على الاقتناع بأن هاتين الدولتين هما الحكم في كل الشؤون الأوروبية . فتحت ستار هذا الأمن تحاول هاتان الدولتان الابقاء على سياسة العدوان في بعض أنحاء العالم الأخرى .

ان مؤتمر الأمن الأوروبي لم يكن اجتماعا حرا بين البلاد الأوروبية . ان الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي قد لجأتا الى جميع الوسائل لاتخاذ القرارات حول الموضوعات الأساسية . وقد

لوحظ في الاجتماعات التي عقدت في هلسنكي وجنيف أن الدول الأوروبية لم تجد فرصة للاعتراب عن مصادر القلق ، وأن تنفتح بحرية حول الأخطار التي تهدد شعوب أوروبا . ان الذين اشتركوا في هذه الاجتماعات قد واجهوا دائما أساليب القهر من قبل هاتين الدولتين . ومما لا ينكر أن أي قرار اتخذ للانتقال من مرحلة الى أخرى كان دائما يسبقه اجتماع بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفياتي ، حتى المشاكل التي أثارها بعض الدول ، والتي كانت تخرج عن الاطار الذي حددته هاتان الدولتان ، فمثل هذه المسائل كانت دائما تستبعد من المناقشة .

ولاشك أن هاتين الدولتين الامبرياليتين سوف تستغلان وثائق مؤتمر الأمن الاوربي لأغراض المناورة ، والمؤامرات السياسية الأخرى ؛ وتحت ستار الجهود التي تبذل لتطبيق قرارات هذه الوثائق فانها تزيد من ضغطها على هذه البلاد ؛ فالذين لم يندعوا حتى الآن ، والذين يعتقدون أن هذه الوثائق تمثل شيئا طموسا ، مع الأسف ، سوف يخيب أملهم . ومنذ الآن ، وقبل أن يجف الممداد الذي وقعت به هذه الوثائق ، فان هناك علامات استفهام كثيرة قد وضعت حول فائدة هذه الوثائق .

ان حكومة ألبانيا ، منذ زمن طويل ، قد طرحته هذا السؤال ؛ ماذا سيكون مصير أوروبا بعد عقد المؤتمر الأوربي حول الأمن والتعاون ؟ ماذا سيكون أثر قرارات هذا المؤتمر ؟ أية ضمانات للشعوب الأوروبية لكي لا تكون ضحية عدوان كما كان شعب تشيكوسلوفاكيا في سنة ١٩٦٨ ؟

والآن أصبح الأمر واضحا أكثر من ذي قبل ؛ فان أوروبا ما تزال من أهم مناطق التنافس، والتسابق بين الدولتين الامبرياليتين ، وتعتبر مكانا للتناقض ؛ كما أنها تعتبر مجالا لأخطار المواجهة وما تزال هناك مشاكل نتيجة لآثار الحرب العالمية الثانية لم تحل بعد .

ان شعب ألبانيا ، شعب صغير . قد قاسى خلال تاريخه الطويل كثيرا من الاستغلال والاحتلال الأجنبي ، ولكن بفضل قواه وتضحية أبنائه قد تخلص من النازية والفاشية ، وحصل على استقلاله ، وما زال يدافع عن مصالحه ضد التهديدات الامبريالية ، والاشتراكية الامبريالية . ومن مصلحته أن يسود أوروبا سلام وأمن حقيقيان .

ان حكومة ألبانيا تفهم تماما مصادر القلق والاهتمام من قبل شعوب أوروبا ازاء هذه الأخطار التي تهددها ، وقد أعربت بحرية وصراحة عن وجهات نظرهما في مسألة الأمن ، وكانت تعارض عقد مؤتمر

أوروبا للأمن ، ولم تشترك في هذا المؤتمر اقتناعاً منها بأن هذا الموقف يتفق مع مصالح الشعب الألباني ، والشعوب الأوروبية . ان السيد انفر هو كسا الزعيم المحبوب للشعب الألباني قال :
 " ان جمهورية ألبانيا الشعبية لها آراؤها الخاصة ، وتسير وراء سياستها البناية بصراحة ، وليست هناك مسألة لا تعرفها ألبانيا ولا تسمح لأحد أن يمنعها من أن تتكلم . كل دولة وكل شعب من حقهما أن يتحدثا بحرية وأن يعربيا عن وجهات نظرهما ، وأن يقولوا ما يفكران فيه . ومن حق جميع الشعوب أيضا أن تعارض . ومن الخطر أن نبقي مكتوفسي الأيدي اذا كان الآخرون يعملون ضد الشعوب وضد الدول . ولا يمكن أن نقبل - كما يريد البعض - أن نظل دولة صغيرة ؛ أو شعبا صغيرا ، وألا نقول رأينا ، أو أن ندافع عن حقنا ، أو أن نعرب عن وجهة نظرنا أمام القوى الكبرى . ان هذا التواضع الكاذب لا تعرفه سياسة حكومة ألبانيا . "

ان جمهورية ألبانيا الشعبية قد كافتت ، وستظل تكافح ، الى جانب شعوب أوروبا الأخرى ، تأييدا منها لتحقيق الأمن والسلام في أوروبا . وقد عقدت العزم على اتباع سياسة دعم استقلالها الوطني ، واحترام سيادة واستقلال الشعوب الأخرى . وهي لا تسمح أبدا أن تتعرض شعوب البلاد المجاورة ، أو البلاد الأخرى في أوروبا ، لأى ضرر انطلاقا من أرض ألبانيا ، فهي ستقاوم كل عمل عدواني ضد حريتها ، وضد استقلالها ، وسوف تكشف بشجاعة سياسة العدوان والسيطرة التي تتبعها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وكذلك الوثائق التي وافق عليها مؤتمر هلسنكي . ان شعب جمهورية ألبانيا وحكومة ألبانيا يحترمان الشعوب والحكومات التي تعمل من أجل سياسة الاستقلال ، ومن أجل مصالحها وحقوق سيادتها . لقد أقامت علاقات طيبة مع جميع البلاد التي تحترم حقوق ألبانيا على أساس مبادئ المساواة التامة ، واحترام الاستقلال والسيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وحسن الجوار ، وتبادل المصالح .

ونحن مقتنعون تماما بأن مسألة السلام والأمن في أوروبا سوف تحل ، عندما تتولى الشعوب الأوروبية حل هذه المسألة . واليوم ، أكثر من الماضي ، لا بد من مضاعفة الجهود لاحتياط خطط العدوان ، التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، كي تحدد من سيطرة هاتين الدولتين على أوروبا .

ومن وجهة نظرنا ، فإنه حتى تتخذ إجراءات ملموسة لا قامه جو من التفاهم والثقة المتبادلة والتعاون الصادق ، على قدم المساواة بين البلاد الأوروبية ، فإنه من الضروري أن نضع حداً لمناطق النفوذ في أوروبا ، ولا بد من تصفية الكتل العدوانية لحلف الأطلسي ولميثاق وارسو ، ولا بد لكل بلد أن يتخذ من الإجراءات ، بحيث لا تقوم في أرضه قواعد أو قوات أجنبية ، وبحيث لا يقدم أية امتيازات أو تسهيلات من أي نوع للاتحاد السوفياتي أو للولايات المتحدة ، وألا يسمح بأى نشاط فوق أراضيها ، يكون موجهاً ضد البلاد الأخرى . ان الأمن الحقيقي في أوروبا لا يمكن أن يتحقق الا اذا تخلت عن الصراع من أجل حل المشكلات الهامة والملحة التي يواجهها العالم . ان أوروبا لا يمكن أن تكون جزيرة استقرار وأمن في وسط هذا العالم المضطرب . ان البلاد الأوروبية لا يمكن أن تطمئن اذا ما كان هناك حول أوروبا ، في البحر الأبيض المتوسط ، وفي الشرق الأدنى ، وفي مناطق أخرى ، أثر للولايات المتحدة أو للاتحاد السوفياتي ، وانما ما استمرت هاتان الدولتان تعملان على زيادة التوتر في هذه المناطق .

ومن الواضح تماماً أن القلق يزداد بين شعوب دول البحر الأبيض المتوسط ازاء الخطر الذي نشأ في هذه المنطقة اثر التنافس بين هاتين الدولتين الأعظم . فكل منهما تحاول أن تكون لها مواقف ذات سيادة واستراتيجية ، لكي تتدخل عسكرياً وسياسياً واقتصادياً في شؤون البلاد الأخرى ، وهي تستخدم كل الأساليب ، أساليب الكذب والخداع ، وأساليب القهر أحياناً ، لكي تجعل شعوب البحر الأبيض المتوسط ، تتكيف مع الوضع الحاضر ، وأن تتنازل عن بعض حقوق السيادة ، وأن تمنح هذه الدول بعض القواعد العسكرية .

أما بالنسبة لشعوب دول البحر الأبيض المتوسط ، فإن الحل الوحيد والاكيد أمامها ، هو مقاومة سياسة العدوان والسيطرة التي تمارسها الدولتان الأعظم . فلا بد من أن تبعد أساطيل الدولتين ، وأن تعمل على القضاء على القواعد العسكرية ، وعدم قبول تواجد هاتين الدولتين سواء في الموانئ أو في الأراضي . ان مصالح شعوب البحر الأبيض المتوسط تتطلب منها أن تعمل

على اتخاذ الاجراءات التي لا تجعلها تخضع لنفوذ هاتين الدولتين ، وحتى لا تقع في شباك مؤامراتهما .

لقد أصبح الآن أكثر وضوحا ، موقف التوتر والتهديد في قبرص وكذا النتائج القلقة التي يؤدي اليها في هذه المنطقة ، وذلك كله انما هو نتيجة لسياسة هاتين الدولتين .
فطالما أن هاتين الدولتين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، تستطيعان التدخل في الشؤون الداخلية في قبرص ، فان شعب هذا البلد ، والشعوب المجاورة ، سوف تقاسي الكثير . ان هاتين الدولتين لن يؤيدا على الاطلاق أى حل حقيقي لمشكلة قبرص ، ولذلك فان مبادراتهما وبرامجهما وافكارهما المباشرة ، وغير المباشرة ليست سوى مؤامرات تحاول عدم الابقاء على الاستقرار والسلام في هذه الجزيرة واستمرار حالات الاضطراب فيها .

ان شعب البانيا الذي كان يريد دائما مصلحة الشعوب الصديقة في قبرص واليونان وتركيا ، يتبنى باخلاص ، سياسة ألا تصبح قبرص ضحية أطماع هاتين الدولتين . ان شعب البانيا يدين أى تدخل أجنبي في شؤون قبرص ، ويطلب من الطائفتين أن تحلا المشكلة التي تشور فيما بينهما ، وطبقا لمصالحهما وتطلعاتهما ويتناسق ، وعلى أساس المساواة في الحقوق . ان جمهورية البانيا الشعبية قد أيدت دائما حرية قبرص واستقلاله وسلامة أراضيه .

ان شعوب شبه جزيرة البلقان قد استنتجت دروسا كثيرة من الماضي ، عندما جعلت الدول الامبريالية من هذه المنطقة منطقة بارود ، واليوم لا يمكن لهذه الشعوب الا ان تعي الاخطار التي تنجم عن تدخل هاتين الدولتين الامبرياليتين ، اللتين تريدان أن تحققا تطلعاتهما وأطماعهما في هذه المنطقة ، وتريدان أن تشيرا بعض الأحقاد القديمة ، وأن تشيرا بعض دول البلقان ضد بعضها الآخر .

وبسبب هذا الموقف المعقد ، وهذه الظروف السياسية التي اوجدتها الدولتان الامبرياليتان في البلقان ، فان من واجب شعوب هذه المنطقة أن تكون على حذر دائم ، وأن تتحمل مسؤوليتها لكي تتحدى مع سائر الشعوب الاخرى هذا الوضع ، حتى تستطيع اقامة علاقات طيبة فيما بينها ، وتقاوم كل تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية ، وأى شكل من التدخل الأجنبي في سياستها ، وأن تتخذ اجراءات ملموسة لدعم استقلالها وسيادتها الوطنية . ان المواقف والأفعال التي تتم تحت ضغط ظروف محددة ، والتي تكون في صالح سياسة الدولتين الامبرياليتين ، تعرض

مصالح شعوب البلقان للخطر . ان التفاهم والتعاون على المستوى البلقاني يمكن أن يتحقق عن طريق القضاء على بعض العوامل التي هي مصدر التوتر والشقاق بين دول البلقان ، مثل الشكوك وعدم الثقة .

ان حكومة جمهورية البانيا الشعبية كانت ، ولا تزال ، مقتنعة بأن السبيل الأكيد للدفاع عن مصالح وحقوق شعوب البلقان ، والدفاع عن السلام والاستقرار في هذه المنطقة ، انما هو مقاومة السياسات العدوانية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وتنمية العلاقات الثنائية بين دول البلقان ، على أساس حسن الجوار ، واحترام السيادة ، وسلامة الأراضي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . ان جمهورية البانيا قد تقدمت وسوف تتقدم دائما في هذا السبيل ، وهي تأمل ان تسود روح الاخلاص والاحترام المتبادل والتفاهم الحقيقي للعلاقات بين شعوب البلقان ، وأن يخلق الطريق أمام محاولات قوى الاستعمار والامبريالية في البلقان .

ان الوضع الخطير في الشرق الأوسط يشكل مسألة لا تثير ، فقط قلق الشعوب العربية ، ولكن تهتم جميع الشعوب المحبة للسلام في العالم . ان السلام الحقيقي لم يتحقق بعد ، لأن الدولتين الأعظم لم تردا ، ولن تردا ، أن يقوم هناك سلام واستقرار . ففي الوقت الذي نجد فيه أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، يتحدثان عن جهودهما وبحسبهما لايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط ، نجد أن هناك تنافسا مستمرا بينهما .

ان هاتين الدولتين الأعظم المعروفتين بأنهما أخطر عدو للشعوب العربية تستخدمان مناورات دقيقة لخداع هذه الشعوب ، ومنع تحرير اراضيها المحتلة ، واعادة الحقوق للشعب الفلسطيني . وتحقيقا لمشاريعهما فان الامريكيين يقولون بأنهم يعيدون النظر في سياستهم في الشرق الأوسط ، وأن موقفهم أصبح أكثر صداقة مع الشعوب العربية ، وانهم على أقصى الاستعداد لمساعدة الشعوب العربية .

ان الامبرياليين السوفييت يستخدمون الاساليب الشيطانية لاقتناع الشعوب العربية ، بأنه دون مساعدة وتأييد الاتحاد السوفياتي لن تستطيع تأكيد حقوقها .
ان الامبرياليين الامريكين والسوفيت يستخدمون ، أحيانا وسائل الكذب والاغــرا ، وأحيانا أخرى وسائل القهر في محاولة لتقسيم الشعوب العربية واثارة بعضها ضد البعض الاخر ، ودعم وتشجيع السياسة المدوانية لاسرائيل ، كوسيلة لخلق موقف اللاسلم واللاحرب في الشرق الاوسط .

ان الصهيونيين الاسرائيليين والامبرياليين الامريكين والسوفيت يوجهون الان حرايبهم ضد الشعب الفلسطيني ، ومن هدفهم أن يصفوا هذه القضية ، وان يظل هذا الشعب شعب لاجئين لا حقوق له .

ان الشعب الالباني وحكومته قد أيدا ، وسيظلا يرددان دائما ، قضية الشعوب الشقيقة في مصر وسوريا وفلسطين ، والشعوب العربية الاخرى . ونحن مقتنعون بأن هذه الشعوب ، بفضل كفاحها المستمر وفضل اتحادها سوف تحقق انتصارا كاملا على المعتدين الصهيونيين ، وعلى مؤامرات الدول الكبرى . وان هذه الشعوب سوف تحقق تحرير أراضيها المحتلة وتحقق تطلعاتها القومية . ان المفتاح لتسوية عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الاوسط كان وسيظل هو اعادة الحقوق للشعب الفلسطيني ، ودون ذلك لن يكون هناك سلام ولا استقرار في هذه المنطقة .

بعد انتصار شعوب فيتنام وكمبوديا ، وحصد التغييرات الهامة التي حدثت في لاوس ، فان الموقف في الهند الصينية وفي جنوب شرقي آسيا ، قد بدأ يتحسن دفاعا عن حرية واستقلال الشعوب في هذه المنطقة . ومع ذلك ، فان الامبرياليين الامريكين ، لم يتخلوا عن اطماعهم في الهند الصينية وفي جنوب شرقي آسيا . وأكبر من هذا فان الامبرياليين الاشتراكيين ، تحت ستار المساعدة والتأييد ، وطبقا للاساليب الامبريالية المعروفة لملاء الفراغ ، يحاولون ان يحققوا اطماعهم في هذه المنطقة .

ان التنافس والصراع بين هاتين القوتين الاعظم الامبرياليتين ، مازال يحدث أثره في اجزاء أخرى من القارة الاسيوية والمحيط الهندي ومنطقة الخليج . ومن خلال هذا الاطــار فان الامبرياليين الاشتراكيين السوفيت يكفون من جهودهم لكي يفرضوا على الشعوب وعلى البلاد

الاسيوية خطتهم " للامن الجماعي في آسيا " لتبرير تدخلهم ، وهم يصنفون مؤامراتهم كما تفعل الولايات المتحدة تحت ستار " الامن الاوروبي " . انهم يريدون بذلك تحقيق اطماعهم وتبرير تدخلهم في الشؤون الداخلية لدول آسيا ، ويخفون جهودهم لانشاء ائتلاف ، وكتل سياسية واقتصادية وعسكرية في تلك المنطقة ، ولكن الشعوب الاسيوية ترى تماما انه حيثما يوجد تعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، أو حيثما يمدان مخالبيهما فانه لن يكون هناك سلام ولا امن ، بل توترات ونزاعات واطار مستمرة .

ان السوفيت الامبرياليين الاشتراكيين ، كنتيجة لانشطتهم في نشر العدوان ، قد كشفوا عن اوراقهم ، فهم يدعون ببذل الجهود في سبيل اقرار الامن في آسيا ، لكنهم في الوقت نفسه يمارسون سياستهم العدوانية ضد الصين ، ويحاولون ان يمارسوا مؤامراتهم لاثارة الشعوب ضد بعضها طبقا لنظرية " فرق واغزو " . ولكن التاريخ الماضي ، والتاريخ المعاصر ، قد علم الشعوب الاسيوية الا تصدق هذه الاقوال ، بل ان تكشف القناع عن هذه المناورات .

ان الموقف الخطير الذي يسود كوريا يشكل تهديدا للسلام والامن في الشرق الاقصى ، وذلك بسبب اصرار الولايات المتحدة على ابقاء قوات احتلالها العسكرية هناك ، وممارسة سياستها الاستعمارية في كوريا الجنوبية ، وذلك لمنع الشعب الكوري من تحقيق آماله الوطنية المقدمة من أجل التحرر الكامل وتوحيد بلاده .

ان جمهورية البانيا الشعبية تؤيد ، كما أيدت دائما ، كفاح شعب كوريا ، ضد الامبريالية الامريكية ، وتطلب الا يكون هناك اي تدخل في شؤونها الداخلية ، وهي تؤيد موقفا جمهوري كوريا لاجلاء القوات الامريكية من كوريا الجنوبية ، واعادة توحيد البلاد . اننا ندين مؤامرة وجود " دوطتين في كوريا " . ان كوريا وحدة لا تتجزأ ، ولا بد من تحقيق هذه الوحدة . ان منظمة الامم المتحدة ، التي كثيرا ما خضعت للسياسة الامبريالية الامريكية ، لا بد أن تغير من موقفها ، وان تحقق العدالة ، وان ترفع الظلم الذي وقع على هذه البلاد ، وان تضع الولايات المتحدة من التدخل في شؤون كوريا الداخلية . ان وفد البانيا يؤيد طلب ، وحق ، كل من فيتنام الديمقراطية وفيتنام الجنوبية في ان تصبحا عضوين بمنظمة الامم المتحدة . ومن واجب هذه

أن تعمل طبقا لارادة شعب فينتام ، وان تتخذ القرار المناسب لقبولها هاتين الدولتين . ان
مناورات الولايات المتحدة في ترك هاتين الدولتين خارج المنظمة ، تعتبر استمرارا لمناوراتها
المعادية لشعب فينتام ، وتعتبر دليلا على ممارسة الامبريالية لسياستها في سبيل استقلال
الامم المتحدة تحقيقا لاهدافها . ان جمهورية البانيا الشعبية مسترشدة ، بالسياسة الماركسية
اللينينية لحزب العمل في البانيا ، وسياسة الصداقة والتضامن مع الشعوب التي تكافح من أجل
حريتها واستقلالها ، سوف تؤيد وتدعم كل ما يعارض سياسة السيطرة للدولتين الاعظم ، ويحقق
سلاما عادلا ، وامنا حقيقيا في البلقان وفي اوروبا وفي العالم .

ان وفد البانيا في هذه الدورة ، كما كان في الدورات السابقة ، سوف يسهم اسهاما
كبيرا في حل المشاكل التي تشغل الان بال شعوب المحبة للسلام وللعادل وللتقدم البشري .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اسمحو لي أن أبدي ثلاث ملاحظات بوصفـي

رئيسا للجمعية العامة .

أولا ، يجب ان أوجه نظركم الى انني مضطر ، مع الاسف ، ان نبدأ متأخرين اجتماعات
الجمعية العامة لسببين هما : ادبنا - حيث لا يمكن لاي متحدث ان يتحدث امام القاعة وهي خالية
من الحضور - كذلك فان المادة (٦٧) تقضي بألا تبدأ الجلسة الا بعد توافر النصاب القانوني .
وانني أكون شاكرا لو حرص كل منكم على مستوى الوفود ، على ضمان احترام هذا النصاب القانوني
حتى يستطيع ان ابدأ الجلسات ، في الوقت المحدد ، لا سيما بالنسبة للوفود الكبيرة العدد
حيث يمكنها ان ترسل مثلا عنها في الساعة العاشرة والنصف صباحا والثالثة بعد الظهر .

ثانيا ، مازال أمانا حوالي ٨٠ متحدثا سيلقون كلماتهم في المناقشة العامة . ان احد
الصعوبات التي تواجهها الرئاسة هو تنظيم العمل في الصباح وبعد الظهر ، ان كثيرا ما لا تحترم
حدود الوقت . ولتوزيع المتحدثين توزيعا مناسبا على الوقت ، فاني اطلب من جميع الوفود ان
يتفضلوا بأن يقدموا الى تحديدا ، بقدر المستطاع ، للوقت الذي سوف يتطلبه الحديث . ومن
ثم الالتزام بهذا التحديد .

والملاحظة الثالثة ، انه بعد ان استشرت كثيرا من الوفود والمجموعات الاقليمية ، فقد
توصلت الى نتيجة وهي ، ان من رأى أغلبية الوفود هنا ، توفيراً للوقت والمطل ، ومجاولة للمتحدثين

التاليين ، فانه يستحسن ألا تقدم التهناني للمتحدثين الا في نهاية الاجتماع صباحا أو مساء ، وبأطبي
ان تقدم التهناني الى المتحدثين باختصار بقدر الامكان ، فانتى أود أن اطلب الى جميع
الوفود والمتحدثين ان يفضلوا بان يظهروا بعض الاهتمام بهذا الموضوع . فانهم يستطيعون أن
يقدموا تهنانيهم خارج هذه القاعة أو في الصالون الاندونيسي ، واعتقد أن ذلك يمكن
أن يساعد على استمرار العمل ، وهو في صالح جميع المتحدثين .

رفعت الجلسة الساعة . ١٢/٥